بسم الله الرّحمن الرحيم

Voice of Bahrain
BFM Box 6135,
London, WC1N 3XX, UK

January 2001. Issue No. 216
العدد ٢١٦، يناير ٢٠٠١م، شوال/ذو القعدة ١٤٢١ هـ

صوت البحرين

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

أوقفوا العبث بدستور البلاد وابدأوا في تطبيقه

مستقبل البلاد تعاد صياغته، هذا صحيح، ولكن بأي أسلوب؟ البلاغة وحدها لا تكفي لطرح منهج سياسي يجنّب البلاد والعباد شبح العودة الى الحقبة السوداء التي امتدت بهم ربع قرن وما تزال تلقي بظلالها على العلاقة بين الحاكم والمحكومين. والحنكة السياسية لا تتجسد بالقدرة على المراوغة او المراوحة في المكان، بل في الحركة المنهجية التي توجه البلاد نحو التنمية الحقيقية، البشرية والمادية في ضوء نظام سياسي يوفر للانسان كرامته ويسمح له بالمشاركة في ادارة شؤون بلاده. ولكي تنجح اية اصلاحات سياسية فمن الضروري المفاصلة الكاملة بين الحقبة السوداء برموزها وسياساتها وقوانينها، والانفتاح على قوى المعارضة بشتى فصائلها لبناء مستقبل البلاد. اما اذا استمرت روح الانتقام لدى اصحاب القرار السياسي وحاولوا الالتفاف على حقائق الواقع ورفضوا الاعتراف بوجود قوى يعتبرونها مسؤولة عن فضح ملفاتهم امام العالم واجبارهم على تغيير سياساتهم القمعية والارهابية فسوف تبقى الازمة قائمة، لان ما يسمى اصلاحا لم يعتمد خيار غلق ملف الازمة وتصفية متعلقاتها بشكل كامل. ويصعب التكهن بمستقبل هادىء اذا كانت القوى الاساسية في الساحة مستثناة من المشاركة في صنع الاطار المستقبلي لعلاقة الحكم بالمواطنين. ولا بد ان العائلة الخليفية الحاكمة في البلاد قد استوعبت حقيقة مهمة وهي ان المعارضة باجنحتها في الداخل والخارج استطاعت ان تجبرها على تغيير بعض سياساتها على الاقل بعد ان نجحت في طرح القضية على المستوى الدولي وحظيت بالكثير من التعاطف في الاوساط السياسية والحقوقية. فاذا أصرّ «الحرس القديم» في الحزب الخليفي الحاكم على التعاطي مع تلك المعارضة او بعض فصائلها بعقلية الانتقام والتحدي فسوف تجد العائلة الحاكمة ان تطبيع علاقاتها مع شعب البحرين سوف يكون مستحيلا. فالمعارضة لها جذورها في المجتمع وتمثل كافة التوجهات الدينية والسياسية والايديولوجية ولا يمكن لاي مشروع سياسي ان ينجح اذا لم تكن طرفا فاعلا فيه.

من هنا فلا يكفي فرض ميثاق وطني من قبل العائلة الحاكمة على الشعب، بدون ان تسبقه او تواكبه حركة اصلاحات واسعة. فلا يمكن منح صك مفتوح للحكم الا اذا تغيرت الظروف التي يعيشها الشعب داخل بلاده. فمثلا كيف ينجح اي ميثاق وطني اذا استمر اعتقال رموز الاصلاح السياسي في البلاد وفي مقدمتهم الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسن سلطان والسيد ابراهيم السيد عدنان؟ وكيف يثق ابناء البحرين في توجهات العائلة الحاكمة ونواياها اذا استمر مئات المواطنين في المنافي؟ وهل يمكن تحقيق وفاق وطني اذا استمرت العناصر المسؤولة عن الملف الاسود لحقوق الانسان في مناصبهم ومواقعهم وفي مقدمتهم رئيس الوزراء ووزير الداخلية وعناصر جهاز التعذيب؟ وأي حل يمكن ان يتمخض في ظل التطبيق السيء لقوانين الطوارىء وفي مقدمتها قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة؟ وهل تتوقع العائلة الحاكمة من ابناء البحرين التخلي عن مبدأ التحقيق في الجرائم التي ارتكبت من قبل جهاز التعذيب وانصاف المظلوم من الظالم؟ هذه شروط كان ينبغي استيفاؤها قبل طرح المشروع الخليفي للميثاق الوطني. ومن خلال التجربة البشرية فقد تعلمت الحكومات التي تقرر القيام باصلاح سياسي ان تبدأ المشوار بانفتاح عام والتخلي عن قوانين القمع والتعسف وتوسيع مساحة الحريات العامة والسماح بالحوار الحر المفتوح عبر وسائل الاعلام والندوات والمؤتمرات في كل المواقع الاجتماعية. وحتى الآن لم يحدث شيء من ذلك في البحرين. بل على العكس من ذلك فقد منع اي حوار بناء حول الميثاق الوطني ومنع عقد الندوات لمناقشته، ومنع الصحافيون من التطرق اليه. فماذا يعني كل ذلك؟

ان المعارضة لا تهدف لافشال اي مشروع للاصلاح. فاذا كان الامير ينوي حقا بدء عهده بصفحة بيضاء مع ابناء البحرين، فان امامه فرصة مواتية، ابتدأت باعلان المعارضة وقف الاحتجاجات الواسعة عندما استلم مقاليد الحكم بعد وفاة والده. وتشعر المعارضة من جانبها ان هناك اطرافا في الحكم تقف بوجه اي اصلاح سياسي، لان وجودها منذ ربع قرن نشأ في ظل ظروف التوتر والقمع، وبالتالي فهذه القوى تشعر ان اي اصلاح سياسي سوف يكون على حسابها. وفي مقدمة هؤلاء رئيس الوزراء الذي ارتبط اسمه بأحلك حقب تاريخ البحرين سوادا، وما يزال يطلق تصريحات بين الحين والآخر توحي بانزعاجه من اي توجه نحو الاصلاح. وكانت المعارضة تأمل ان يبدأ الامير عهده بقدر من القوة وكفاءة الادارة، وذلك بكبح جماح

التتمة ص ٨

○ فشلت الحكومة في الحصول على دعم شعبي لمشروعها لتغيير دستور البلاد خارج الاطر التي ينص عليها ذلك الدستور، ووجهت صفعة قوية للحكومة باستقالة اربعة من الاعضاء الذين عيّنوا لعضوية لجنة تغيير الدستور. وتشمل التغييرات التي تسعى العائلة الخليفية لفرضها على الشعب بالقوة توزيع صلاحية التشريع بين مجلسين، احدهما مجلس وطني منتخب والآخر مجلس الشورى الحالي الذي سيعطى صلاحيات خارج اطار الدستور بشكل يجعل المجلس المنتخب غير ذي شأن. وتتصاعد المعارضة ضد هذا المشروع التآمري الذي يستهدف العهد الوحيد بين آل خليفة وشعب البحرين، خصوصا بعد ان اكدت جميع فصائل المعارضة داخل البلاد وخارجها رفضها المطلق لهذا العبث. وكانت الحكومة قد طرحت في البداية خيار عرض التغييرات على مؤتمر تعيّن العائلة الخليفية جميع اعضائه، ولكنها عدلت عن ذلك وقررت اجراء استفتاء مزوّر بشأنها. ورأى مراقبون سياسيون ان اي استفتاء يجب ان يكون تحت اشراف دولي. كما طالبت المعارضة بعرض التغييرات المقترحة على جهات قانونية دولية لفحص مدى انسجامها مع دستور البلا.

○ منعت العائلة الخليفية عقد اية ندوة لمناقشة المشروع الخليفي لتغيير دستور البلاد. وشمل المنع ندوة بنادي العروبة واخرى بنادي سماهيج. كما منع كتاب الاعمدة من التطرق للموضوع باي شكل يتضمن انتقادا سلبيا له. وأصدرت لجنة العريضة الشعبية بيانا أكدت فيه عدم دستورية التغييرات التي تخطط العائلة الخليفية لادخالها على الدستور قبل فرضها على ابناء البحرين بالقوة.

○ استمرت الاعتقالات التعسفية طوال الشهر الماضي وطالت عددا من المواطنين من مناطق عديدة متزامنة مع حالة من الغضب الشديد بسبب توجه العائلة الخليفية لتغيير دستور البلاد من طرف واحد. كما تواصلت جرائم التعذيب التي تمارسها عناصر جهاز التعذيب الخليفي. وقد ارتكب فاروق المعاودة جريمة تعذيب جديدة بحق عالم جليل هو الشيخ حسين الاكرف، ٣٢، وهي جريمة هزت ضمائر ابناء البحرين ومشاعرهم خصوصا انها ارتكبت خلال شهر الصوم وكان ضحيتها عالم دين مرموق. ووجه جهاز التعذيب تهديدات لعدد من علماء الدين والخطباء بالتوقف عن القيام بأي نشاط خلال شهر رمضان المبارك، والا تعرضوا للاعتقال والتعذيب.

○ في تحد واضح للكفاءات القانونية الوطنية قررت العائلة الخليفية الاستمرار في سياسة استقدام المرتزقة الاجانب. وقد تم الشهر الماضي تعيين ثلاثة مصريين لمحكمة امن الدولة ومحكمة التمييز وهم: محمد رأفت مصطفى، عبد العليم بدوي، وشريف عبد المنعم اسماعيل. وتعتمد العائلة الخليفية على الاجانب لحفظ امنها ووظفت الآلاف في جهاز الشغب وعينت أجنبيا على رأس جهاز الدعاية التابع لوزارة الاعلام، بالاضافة الى عشرات الخبراء الاجانب في كافة الميادين. ويتميز القضاء بكونه اداة تحركها العائلة الحاكمة وتسخرها لخدمة مصالحها.

○ نشرت الصحف الحرة خارج البلاد عددا من المقالات السياسية حول الوضع البحريني كتبها معارضون بحرينيون. فقد نشرت جريدة «القدس العربي» مقالات لكل من الاستاذ محمد جابر صباح، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير، والدكتور عبد الهادي خلف من جامعة لوند السويدية، والاستاذ علي ربيعة، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير السابق، ود. سعيد الشهابي، والاستاذ عبد الرحمن النعيمي. وقد عبّرت هذه الكتابات بشكل واضح عن رفض المشروع الخليفي لتغيير الدستور واعتبرت ان حل الازمة يجب ان يكون في اطار دستور البلاد للعام ١٩٧٣.

○ صدرت الشهر الماضي تقارير دامغة تدين سياسات القمع في البحرين. فقد اصدرت منظمة هيومن رايتس ووج الامريكية تقريرها السنوي الذي احتوى على اشارات واضحة لما يجري في البحرين من زاوية حقوق الانسان، مؤكدة ان الانتهاكات مستمرة برغم الدعايات الحكومية. ونشرت مؤسسة «فريدم هاوس» الامريكية تقريرها السنوي حول اوضاع الديمقراطية في العالم، وسردت جوانب من استهداف الديمقراطية في البحرين ومنع قيامها. وعقد بمجلس اللوردات البريطاني في منتصف الشهر الماضي مؤتمر صحافي حول تطورات الوضع البحريني دعا اليه اللورد ايفبوري، نائب اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان.

مؤتمر بمجلس اللوردات البريطاني يرفض تغيير الدستور خارج اطار نصوصه

عقد في ١٥ ديسمبر ٢٠٠٠ مؤتمر مهم بمبنى مجلس اللوردات البريطاني بعنوان: الوعود التي لم تتحقق في البحرين. وكان اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان، قد دعا الى ذلك المؤتمر الذي شاركت فيه المعارضة البحرينية. وبعثت الحكومة ببعض مرتزقتها في محاولة يائسة للتأثير على مجرى المناقشات.

استهل اللورد ايفبوري المؤتمر مرحبا بالحاضرين الذين كان بينهم عدد من الصحافيين والسياسيين وطلاب الجامعات ونشطاء حقوق الانسان. وبدأ حديثه قائلا: نجتمع الآن هنا بمناسبة الذكرى السادسة للانتفاضة الشعبية التي انطلقت في البحرين في ديسمبر ١٩٩٤ للمطالبة بالحقوق المشروعة. وكنا قد اجتمعنا العام الماضي في هذه الغرفة نفسها وتطرقنا الى عدد من القضايا التي ما تزال قائمة. فقد رحبنا آنذاك باطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين والسماح لبعض المبعدين بالعودة. وأكرر الكلام نفسه هذا اليوم وأشارك منظمة العفو الدولية في ترحيبها بتشكيل لجنة لحقوق الانسان وتصديق حكومة البحرين على معاهدة منع التعذيب. وأشاركها كذلك قلقها من بقاء الآليات التي ادت الى الانتهاكات الفظيعة لحقوق الانسان في مكانها. فمثلا ما يزال الاستاذ عبد الوهاب حسين معتقلا بدون تهمة او محاكمة طبقا لقانون امن الدولة التعسفي. وكان السيد بيتر هين قد قال لى انه تم اطلاق ١٠٠٠ معتقل سياسي، بينما كانت اللجنة الدولية للصليب الاحمر قد زارت ١٣٠٠ معتقل سياسي في العام ١٩٩٨، وعندما اتصلت بها مستفسرا عن عدد السجناء الذين زارتهم في ١٩٩٩ قال مسؤولوها ان التقرير لم يصدر بعد. وقال السيد هين ان الحكومة البحرينية لديها برنامج لاطلاق المزيد من المعتقلين، ولكن ما يزال اشخاص مثل الشيخ حسن سلطان الشيخ حسين الديهي والاستاذ حسن المشيمع والسيد ابراهيم السيد عدنان معتقلين بدون تهمة او محاكمة منذ يناير ١٩٩٦. وتمارس عليهم ضغوط رهيبة لاجبارهم على توقيع افادات مزورة بتنازلهم عن ممارسة حقوقهم المشروعة في التعبير والحركة.

وللعلم، فقد أطلق سراح الاستاذ عبد الوهاب حسين في ١٧ مارس الماضي بقرار من المحكمة ولكن أعيد اعتقاله بعد ساعة واحدة فقط. واستشهد الشيخ علي النتشاس في السجن في ١٩٩٧. اما الشيخ الجمري والشيخ علي بن احمد الجدحفصي والشيخ علي عاشور فقد أطلق سراحهم بعد اجبارهم على توقيع افادات بالتنازل عن حقوقهم المشروعة. وقد أجبروا على عدم امامة الصلاة في المساجد او التدخل في الشؤون السياسية. وعندما بدأ الشيخ علي الجدحفصي في القيام ببعض النشاط تعرض له عملاء الحكومة وضربوه في الشارع.

ومن المقرر ان تقوم لجنة الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة بزيارة البحرين العام المقبل، ولا أستبعد ان يتم اطلاق سراح المعتقلين قبل ذلك، ولكن المقياس هو مدى الالتزام بحكم القانون وليس باطلاق سراح البعض لتحقيق اهداف سياسية. نعم سمح لبعض المبعدين بالعودة ولكن منع آخرون. وعندما جاء ولي العهد الى بريطانيا في بداية هذا العام قال انهم سوف يسمحون بعودة المبعدين ومحاكمتهم. فاذا كان يقصد ان المحاكمة بسبب نشاطهم السياسي فذلك مرفوض. والمبعدون لن يعودوا الا بعد قيام حكم القانون. وأتمنى ان يعلن الامير قرارا بالعودة الى حكم القانون.

وهناك الآن لجنة لاعداد ميثاق وطني برئاسة الشيخ عبد الله بن خالد. فالعائلة الحاكمة تسيطر على كل شيء وتعين أفرادها في المناصب العليا. فحتى الاتحاد البحريني لتنس الطاولة ترأسه احدى نسائها وهي الشيخة حيات بنت عبد العزيز آل خليفة التي عينت مؤخرا. ولجنة الميثاق الوطني مطالبة بإقرار مسودة اعدت سلفا، ثم ستعرض على مؤتمر يعين الامير اعضاءه. وطبقا للمادة ١٠٤ من الدستور فان اي تغيير في مواد الدستور يجب ان يحظى بموافقة ثلثي اعضاء المجلس الوطني المنتخب، ولا يجوز للامير ولا لغيره اجراء اي تغيير خارج هذا الاطار. فاذا كان الهدف من الميثاق الوطني هو انتخاب المجلس الوطني بشكل كامل فليس هناك مشكلة، ولكن لماذا منعت الحكومة مناقشة الميثاق علنا؟ لقد استقال ستة من اعضاء اللجنة بعد ان تبين لهم ان المطلوب منهم تغيير الدستور بطريقة غير دستورية، ومنعت ندوات كان المواطنون يعدونها لمناقشة الميثاق المذكور. فاذا كان آل خليفة يريدون التطوير فلماذا يمنعون النقاش؟ واذا كان البرلمان الجديد يستطيع تشريع القوانين والفصل بين السلطات فاننا نرحب بذلك ولكن لماذا هناك غرفتان (مجلسان) للتشريع في بلد صغير؟ لقد قلت للسفير البحريني عندما التقيت معه مؤخرا ان الدول الاسكندنافية لديها برلمان منتخب واحد نظرا لصغر حجمها، وكذلك دول كثيرة من بينها غيانا وبابوا نيو غيني في امريكا اللاتينية وهي اكبر حجما من البحرين.

والوزراء الذين يعينهم الامير (او رئيس الوزراء) يمثلون ثلث اعضاء المجلس، بينما تسيطر الحكومة على كل مجلس الشورى الذي تعين اعضاءه. وهذا يعني ان الحكومة تضمن الاغلبية الساحقة في كل الحالات ولا يستطيع الشعب التعبير عن مواقفه عبر ممثليه المنتخبين. وتجدر الاشارة الى ان رئيس محكمة امن الدولة وهو من آل خليفة هو عضو بلجنة الميثاق ايضا. فاذا نص الميثاق على الغاء المحكمة التي يرأسها فذلك تطور ايجابي. اذا كانت النية اقامة ديمقراطية على غرار الديمقراطيات العريقة، كما تقول حكومة البحرين، فذلك جيد بشرط احترام حقوق الناس وعدم التفريط بها. لكنهم يمنعون اقامة لجنة شعبية لحقوق الانسان، قائلين ان اللجنة التابعة لمجلس الشورى تكفي. لكننا لم نسمع شيئا عن نشاط تلك الجمعية التي لم تقف حتى الآن بوجه الاعتقالات التعسفية والتعذيب. ولا يستطيع المواطنون انشاء اية جمعية الا بموافقة عبد النبي الشعلة، وزير العمل والشؤون الاجتماعية، وفوقه رئيس الوزراء.

الامير يدعي انه يحظى بشعبية واسعة، فلماذا لا يطرح القضايا على الشعب ويأمر بانتخاب مجلس وطني يناقش كل ذلك؟ انه يدّعي انه سيكون هناك التزام اقوى بالدستور، ولكنه ينتهك ذلك الدستور بتغييره خارج الاطار الذي يسمح به ذلك الدستور. وهذه التغييرات سوف تعرض على مؤتمر يعين الامير اعضاءه لاقرارها بدون نقاش. ونتوقع ان يقتصر المؤتمر على كلمات المديح والاطراء للامير بدون التطرق لمحتوى الميثاق. وللمرة الاولى سيكون هناك افراط في الاحتفالات الرسمية، حيث طلب من الوزارات المشاركة بقوة، وسوف تنظم استعراضات كبيرة، تماما كما كان اباطرة الروم يفعلون، بينما يعيش المواطنون حالات من الفقر والحرمان.

وكثيرا ما اتهمتنى حكومة البحرين بعدم الاعتراف بالايجابيات. ولو كان لديها الكثير منها لما عيّنت شركات عامة للقيام بالدعاية لها في الخارج. وبودي ان تكشف الحكومة عن المبالغ الهائلة التي تنفقها على هذه الشركات لتتضح لنا الصورة كاملة. انهم لا يعترفون بوجود معارضة، فهل هناك ديمقراطية بدون معارضة؟ انا أقول ان البرلمان الجديد سيكون غير قادر على تمرير اية قرارات، ولكن سوف يكون مناسبة لتشجيع النقاش وهي عملية لا يمكن وقفها. فبالرغم من ضيق مساحة حرية المجلس فسوف يكون ممكنا ان تطرح لجنة العريضة الشعبية مرشحين عنها.

ثم طلب اللورد ايفبوري من الدكتور منصور الجمري التحدث فقال: في ٢ ديسمبر تم الاعلان عن ان البحرين سوف تتغير هويتها ودستورها ونظامها السياسي. وتم التطرق الى اعادة رسم حدود الدوائر الانتخابية داخل البلاد. فالحكومة تخشى من شعب البحرين. ولقد أصبحت اوضاع البلاد مادة للتندر في البلدان الخليجية الاخرى خصوصا بعد انتشار الحديث عن النية لاعلان تحويلها الى نظام ملكي. وقد أصبح لدى الحكومة برنامج واسع لاستقدام الاجانب من سوريا والاردن ومن قبيلة الدواسر في السعودية. أصبح هؤلاء يحملون جنسيتين، وسوف تستغلهم الحكومة لترجيح كفتها. ان هناك الآن برنامجا لتغيير تاريخ البحرين، وهناك لجنة من الجامعة لاعادة كتابة ذلك، وكتب جديدة تزور تاريخ البحرين، وتتحدث عن عيسى بن علي كقائد وقف بوجه الانجليز. بينما هناك وثائق تؤكد انه وقع معاهدات جعلت البحرين تابعة للدول الاخرى. هذه البرامج تؤكد ان العائلة الخليفية تشعر بغربتها عن الشعب منذ دخولها البلاد. فهي تطلق لقب «الفاتح» على اسم زعيمها الذي احتل البلاد قبل اكثر من مائتي عام، وهو اسم لا يطلق الا على الشخص الذي يفتح بلادا غير مسلمة، وعقلية الفتح مستمرة حتى اليوم. واسماؤهم مختلفة عن اسماء ابناء البحرين، ويعيشون في منطقة واحدة هي الرفاع. وقد استقدموا أقليات من مختلف البلدان لاستعمالهم ضد المواطنين. ثم استقدموا السوريين والاردنيين والدواسر وغيرهم. انهم يرفضون المحاسبة لان هناك فسادا واسعا على الصعيد الاقتصادي وسرقة اموال البلاد. كما قاموا مؤخرا باقالة تسعة صحافيين في اطار سياسات القمع وتقليص الحريات. ورفضوا استلام العريضة الشعبية من لجنة العريضة. ورفضوا مؤخرا طلبا بتأسيس لجنة مستقلة لحقوق الانسان تقدم به ثمانية عشر شخصا من المواطنين.

وبعد بدأت فترة للاسئلة طرحت خلالها تعقيبات واسئلة عديدة. وكانت حركة احرار البحرين والجبهة الاسلامية لتحرير البحرين قد طرحتا بيانا مشتركا احتوى على ثماني نقاط هي: المطالبة باطلاق سراح جميع السجناء السياسيين ورفض الاستمرار في حكم البلاد بقرارات اميرية ومبادرات شخصية، والاصرار على اعادة العمل بدستور ١٩٧٣ والسماح بعودة المبعدين والغاء قوانين الطوارئ، واقامة دولة القانون، ورفض اية تغييرات خارج اطار الآليات الدستورية، وتطوير نظام الحكم في البحرين ليصبح اكثر تمثيلا لشعبها ورفض تحويل البلاد الى مملكة خليفية، واجراء استفتاء عام على اية تغييرات سياسية تحت اشراف دولي.

كما وزعت في المؤتمر الصحافي رسالة موجهة من الاستاذ عبد الرحمن النعيمي حول الوضع في البلاد ورفض التلاعب بدستور البلاد، وبيان من لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين.

يوميات البحرين في شهر ديسمبر ٢٠٠٠

٢٧ نوفمبر

● عقد عدد من فصائل المعارضة البحرينية يوم امس ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٠ ، اجتماعا في العاصمة البريطانية نوقشت فيه تطورات الاوضاع في البحرين، واتفق المجتمعون على عدد من القضايا والمواقف، وشارك في الاجتماع فصائل المعارضة الرئيسية وشخصيات مستقلة، ومن بين الاطراف المشاركه «الجبهه الاسلامية لتحرير البحرين»، «حركة احرار البحرين الاسلامية»، «التيار الديمقراطي في الحركة الوطنية». وتناول الاجتماع مسيرة الحركة السياسية والمطلبية منذ تعليق العمل بدستور البلاد وحل المجلس الوطني في ١٩٧٥، واوضاع حقوق الانسان في البلاد، وسياسات الحكومة من الاصلاح السياسي. ورأى المشاركون ان المعوقات الاساسية للاصلاح السياسي لازالت قائمه وان مشروع الامير وخطوات الحكومة الاصلاحية لا ترقى الى مستوى المطالب الشعبية في عودة الحياة الدستورية حيث ينص الدستور على ان الشعب هو مصدر السلطات جميعا. كما لاحظ المجتمعون اهمال البرنامج الحكومي مسائل تصفية تبعات المرحلة السابقة وتعويض المتضررين من اجراءات القمع ومساءلة المسؤولين عن تلك الانتهاكات. كما انتقدت فصائل المعارضة تشكيل لجنة لاعداد ميثاق وطني، لعرضه على مؤتمر يعين الامير اعضاءه، قبل تصديق الامير عليه، لافتقادها الشرعية الدستورية، وعدم وجود عملية حوار حقيقية من خلال اللجنة المعينة التي هيمنت الحكومة باعضائها على اغلبيتها الساحقة، واستبعاد الشخصيات والتيارات السياسية الفاعلة. وما يزال البحرينيون الذين يعيشون خارج البلاد ممنوعين من العودة الا بشروط مهينة، كما ان القوانين والاجراءات التعسفية ما تزال قائمة، وفي مقدمتها قانون العقوبات وقانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة. ومضافا الى ذلك تشدد الحكومة في منع حرية التعبير والتجمع واصرارها على منع النشطاء السياسيين من ممارسة دورهم، واستمرار اعتقال مئات المواطنين بشكل تعسفي، وفي مقدمتهم الاستاذ عبدالوهاب حسين واخوته. ورات المعارضة ان هذه الحقائق، مجتمعة، تؤكد على عدم استيعاب الحكم دروس الانتفاضة الشعبية المباركة التي هزت النظام باندلاعها في ديسمبر ١٩٩٤. وحرصا منها على تدعيم الوئام الوطني وتحريك مشاريع التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل استقرار صلب، دعت المعارضة الحكومة لاعادة النظر في سياساتها التعسفية وطالبتها باصلاح سياسي ديمقراطي شامل وجدي يحقق واقعا ديمقراطيا ونظاما سياسيا تعدديا يسمح بتداول السلطه. واشاد المجتمعون بوحدة شعب البحرين بمختلف قواه الدينية والسياسية والاجتماعية، ودعوا الى تدعيم هذه الوحدة. وقد اتفقت المعارضة على تفعيل آليات التعاون والتنسيق في ما بينها بما يتناسب والوضع السياسي الراهن، وانشاء خطوط اتصال ساخنة بين فصائلها وشخصياتها، وتوجيه الطاقات باتجاه تحقيق المطالب الشعبية العادلة. ودعا المجتمعون المجتمع الدولي للوقوف بجانب شعب البحرين، ومساندة مطالبه العادلة. وقد اهتمت بعض وسائل الاعلام الدولية بخبر اجتماع المعارضة البحرينية، ونشرت صحيفة «القدس العربي» اللندنية في عددها الصادر هذا اليوم الخبر بشيء من التفصيل.

● ومن جهة اخرى ساد البلاد استياء شديد من رفض الحكومة تلبية المطالب الشعبية، واصرارها على سياسات الالتفاف والتشويش. وعبّر المواطنون عن غضبهم لرفض الامير الغاء القرار المشؤوم الذي أصدره والده قبل ربع قرن بتعليق العمل بالدستور وانهاء الحياة البرلمانية، وتكريس سياسة الحكم وفق الاوامر والقرارات الاميرية وتعقيد الموقف بتشكيل لجان تتألف عضويتها من افراد أعلبهم يمثل النظام، بينما تبقى الارادة الشعبية مغيّبة. ورأى سياسيون دوليون ان استمرار رفض العمل خارج الحكم الدستوري يكرس الاستبداد ويعكس رفض العائلة الخليفية الوفاء بالتزاماتها تجاه شعب البحرين، تلك الالتزامات التي حددها دستور البلاد الذي يعتبر المصدر الشرعي الوحيد للحكم. ويتوقع استمرار التوتر السياسي في البلاد بسبب استمرار هذه العقلية التي ترفض الاصلاح الحقيقي وتهدف لاطالة امد الازمة بأساليب ملتوية. ولاحظ اولئك السياسيون رفض نظام الحكم اعتقال المجرمين المتهمين بممارسة التعذيب او تعويض ضحايا التعذيب وعائلات الشهداء. وقالوا ان بيان المعارضة يؤكد استيعابها لما يجري، وقوة موقفها في التصدي لعقلية الاستبداد والقمع.

● وعلى صعيد آخر وجهت المعارضة تبريكاتها للشعب البحريني والشعوب الاسلامية الاخرى بحلول شهر رمضان المبارك، ودعت الله سبحانه وتعالى ان يجعله شهر نصر للمظلومين على الظالمين والمحتلين والمستبدين.

٣٠ نوفمبر

● اعتقل قبل ثلاثة ايام المواطن عباس ابوصفوان، سكرتير نادي سماهيج، وتم التحقيق معه بأسلوب تعسفي من قبل جهاز التعذيب. واقتيد هذا المواطن من منزله بأسلوب مهين، وعومل بطريقة انتهكت فيها ابسط حقوقه. وعلم ان سبب هذه المعاملة الوحشية الدعوة التي وجهها النادي لكل من المحامي عبد الله هاشم ود. عبد العزيز أبل للمشاركة في حلقة حوار حول موضوع الميثاق الوطني. وكانت الدعوة عامة للجميع، ولكن الندوة ألغيت من قبل جهاز التعذيب. وساد شعور عام بالاستياء من هذه الخطوة التي تتناقض تماما مع الشعارات التي يرفعها النظام حول التغيير والاصلاح. وقد فرض على المواطنين وضع جديد يتميز بخطاب أميري يتحدث عن التغيير ويعد بالاصلاح السياسي، وسياسة حكومية تنتهك أبسط مبادىء حقوق الانسان وتحاصر الكلمة وتمنع حرية التعبير وتقمع التجمعات السلمية وترفض السماح باقامة الندوات المستقلة. والمعروف ان رئيس الوزراء يقف وراء سياسات القمع منذ اكثر من ربع قرن.

● ومن جهة اخرى قال رئيس الهيئة البلدية المركزية، سيف البنعلي، الليلة الماضية ان المجلس البلدي سوف يضم اعضاء معيّنين. جاء ذلك خلال حديثه في جلسة رمضانية بثها التلفزيون البحريني. وقال البنعلي ان اعضاء المجلس لن يكون تعيينهم جميعا بالانتخاب، حسب الاعتقاد السائد، بل ان بعض الاعضاء سوف يعينهم رئيس الوزراء. واذا كان قول البنعلي صحيحا فسوف يكون صفعة للجهات التي راهنت على تلك الانتخابات واعتبرتها مؤشرا على «ديمقراطية» النظام.

● وعلم كذلك ان رئيس الوزراء أصدر أمرا ببناء مكتب جديد له على الارض التي كان قصر القضيبية القديم مشيدا عليها. وذكرت المصادر ان شركة زخريادس القبرصية، تنفذ المشروع حاليا بميزانية قدرها اكثر من ٤٠ مليون دولار. وعلم كذلك ان وزير الاعلام هو الوكيل المحلي لهذه الشركة، وان رئيس الوزراء امر الشركة بعدم تشغيل المواطنين البحرينيين في المشروع.

● وما يزال الغموض يلف مصير المواطن عمران الخيامي الذي أقيل من منصبه بمعهد البحرين للتدريب. فقد صدر قرار توقيفه عن العمل بعد تصريح أدلى به الى صحيفة «الايام» حول تقديم موظفي المعهد عرضا لوزارة العمل في اطار مناقصة تتعلق ببعض خدمات المعهد التي تمت خصخصتها. وهناك شركات اجنبية قدمت عروضا اخرى في اطار هذه المناقصة. ولا يستبعد ان تكون تلك الشركات مرتبطة بوكلاء محليين تابعين لرئيس الوزراء، وان المناقصة التي قدمها موظفو المعهد ربما تكون أفضل من بقية العروض، وبالتالي تقلل فرص فوز تلك العطاءات.

● وعلى صعيد آخر استمر النقاش حول لجنة الميثاق الوطني التي شكلها الامير لوضع تصوراتها حول العمل السياسي في البلاد مستقبلا. وذكرت مصادر صحافية ان من المتوقع ان يترتب على عمل تلك اللجنة انتخابات تشريعية عامة «هي الاولى منذ ٢٥ عاما» حسب تلك المصادر. واشارت الى ان من مهمات اللجنة «اعادة النظر في القوانين الانتخابية الحالية التي يتضمنها الدستور بهدف تغييرها». واكتفت تلك المصادر بالتأكيد على ان تلك اللجنة سوف «تلتزم باحترام تراث البحرين والمباديء الصلبة المنبثقة عنه». واضافت: «سوف تستفيد اللجنة من خبرات الدول الاخرى التي تتشابه ظروفها السياسية والاجتماعية مع البحرين»، وقالت جريدة «الايام» ان الامير قد يصادق على قرارات اللجنة ويعلن عنها في ١٦ ديسمبر، اي عشية عيد الشهداء. وفي الوقت الذي ترحب فيه المعارضة بأية خطوة تساعد على انهاء العهد الاسود الذي فرضه رئيس الوزراء على البلاد منذ ربع قرن، فانها تحذر فيه من محاولات تجاوز الدستور وفرض واقع جديد على المواطنين بالقوة تحت شعارات مضللة. واشارت الى ان هناك تلميحات قوية لتغيير دستور البلاد بغير الآليات المنصوص عليها في الدستور، الامر الذي يجعل ذلك التغيير انتهاكا للوثيقة المتفق عليها بين أبناء البحرين والعائلة الخليفية الحاكمة. وعبّرت المعارضة عن أسفها الشديد لعدم قيام الحكومة بأية خطوة ايجابية في مجال تنفيذ التطلعات الاصلاحية، خصوصا في ما يتعلق بالانتهاكات المتواصلة لحقوق الانسان ومصادرة الحريات العامة، واستمرار الاعتقال التعسفي، وقوانين الطوارىء واستمرار الابعاد القسري للمواطنين. ولدى المعارضة أسماء المواطنين الذين أبعدوا قسرا قبل بضعة أسابيع فقط.

٤ ديسمبر

● شنت قوا ت التعذيب الحكومية في الاسبوعين الماضيين حملة اعتقالات طالت عددا من المواطنين الابرياء. ففي الساعات الاولى من ٢٥ نوفمبر اعتقل من منطقة توبلي الشاب عادل ابراهيم خليل، ٢٨. وقام المعتدون بالعبث بمحتويات منزل الشاب ومصادرة حاجياته الشخصية. وفي ٢٠ نوفمبر اعتقل من منطقة توبلي كل من: جعفر السيد محمد السيد هاشم، ٢١ والسيد جعفر السيد عبد الله السيد شرف، ٢٠، وشنت عناصر جهاز التعذيب عدوانا وحشيا على منزل الشاب سامي احمد مفتاح لاعتقاله. وحيث لم يكن موجودا قاموا باعتقال والده الحاج احمد كرهينة. وفي اليوم التالي ذهب عباس، شقيق سامي، الى مركز التعذيب و طلب منهم اخلاء سبيل والده وانه مستعد للاعتقال مكان والده، فرفضوا ذلك. وفي ١٨ نوفمبر اعتقل من منطقة توبلي الشاب عبد القادر عبد الحسين، ٢١ وعلي جعفر الهندي، ٢٠. وجاء اعتقالهما في الساعات الاولى من الصباح بعد ترويع عائلتيهما والعبث بمنزليهما ومن منطقة السنابس اعتقل الشاب جميل جعفر الصباغ.وكان شقيقه، بدر، قد اعتقل قبل شهرين تقريبا. وبعد بضعة ايام اعتقل اخوهما، فاضل، وافرج عنه في اليوم التالي. ولا يزال جميل رهن الاعتقال. كما اعتقل الشاب علي الملا، الذي سبق ان تعرض منزله لعدوان وحشي من جهاز التعذيب اكثر من مرة. وعلم ان المجموعة التي اعتقلت قبل شهرين من منطقتي السنابس والسهلة قد تعرض افرادها لتعذيب وحشي جدا بسجن الخميس. وقبل أسبوعين جيء بالشاب عبد النبي الحشاش الذي كان قد اعتقل أوائل الشهر الماضي، مع مجموعة من افراد جهاز التعذيب، الى منزله لتفتيشه. وكان الشاب عبد النبي لا يستطيع المشي بسبب وحشية التعذيب الذي تعرض له.

● وعلم كذلك ان الشاب محمد علي يعقوب، من منطقة الديه، قد أفرج عنه مؤخرا بعد اجباره على دفع ضريبة قدرها ٥٠٠ دينار الى جهاز التعذيب. اما الشاب بشير الشجار (من المنطقة نفسها) فقد طلب جهاز التعذيب من اهله دفع ضريبة قدرها ١٠٠٠ دينار (حوالي ٢٧٠٠ دولار)، ولكن العائلة لم تستطع دفع ذلك فبقي مرتهنا في قيود اعداء الشعب وقد شوهد في الايام القليلة الماضية شعارات كثيرة على شارع البديع بالقرب من منطقتي الشاخورة و أبو صيبع. وشوهدت قوات الشغب الا جنبية وهي تهرع لمسح تلك الشعارات.

● وعلم من جهة اخرى ان المواطن الشيخ محمد الرياش، قد أبلغ رسميا بان احد افراد جهاز التعذيب سوف يراقب جميع تحركاته خلال شهر رمضان المبارك، وسوف يراقب خطبه الدينية التي سوف يلقيها في احد المآتم، وقد يتعرض للاعتقال والتعذيب اذا تحدث عن أي موضوع لا يعجب خبراء التعذيب.

● وعلى صعيد آخر بدأت الاسبوع الماضي محاكمة الكاتب البحريني الاستاذ حافظ الشيخ في ضوء التهم المختلقة التي زوّرها ضده عبد العظيم البابلي، الناطق المصري باسم العائلة الحاكمة. وتراقب الجهات الحقوقية المهتمة بقمع حرية التعبير في البحرين هذه المحاكمة عن كثب خصوصا انها تؤكد منحى جديدا لجهاز التعذيب البحريني. وشوهد محامي حافظ الشيخ وهو يطالب البابلي بالاجابة الصريحة على اسئلته وعدم الاسفاف في اهانة شعب البحرين بكلماته البذيئة. ويتمتع البابلي بدعم من رئيس الوزراء برغم اساءته لسمعة البلاد وشعبها واهانته لمهنة الصحافة.

في اطار سياسات رئيس الوزراء التي تقصي ابناء البحرين عن الوظائف المهمة باسنادها الى الاجانب، اعلنت وسائل اعلامه بان الحكومة تعتزم فتح قنصلية في هونج كونج، وانها قامت بتعيين رجل اعمال يحمل جنسية تلك البلاد ليمثلها وهو الدكتور تشاو بي تشينج. وهذا الشخص يملك اربع شركات مدرجة في بورصة هونج كونج. وسوف يكون مقر القنصلية بمقر شركة شيفاليير التي يملكها الدكتور تشينج. ولا يستبعد ان يكون الشخص المذكور مرتبطا بعلاقات تجارية مع رئيس الوزراء.

● ومن جهة اخرى نشرت صحيفة «القدس العربي» في عددها الصادر يوم الخميس الماضي (٣٠ نوفمبر) مقالا للدكتور عبد الهادي خلف، المعارض البحريني والاستاذ بجامعة لوند بالسويد، بعنوان: «التغيير يكمن بين فئتي «أقل من مواطن» و «أكثر من مواطن»». وجاء في المقال ان الامير «سيكتشف ان الاعلان عن تحويل الامارة الى مملكة اسهل بكثير من بناء دولة». واعتبر المقال ان عروض الا مير من خلال اعلان تشكيل لجنة الميثاق الوطني «قاصرة عما تطالب به المعارضة وما يتوقعه الناس من اصلاحات سياسية ودستورية جدية». وقال ان الامير ومستشاريه «لا يزالون عاجزين عن تصور ان اي مشروع لاصلاح دستوري في البحرين لا بد ان يبدأ باعادة العمل بالدستور ووقف العمل بقانون امن الدولة ... واطلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء السياسيين وعودة المنفيين والممنوعين من دخول البلاد». وقال ان ا لامير يعلم ان اي اصلاح حقيقي يتطلب التخلص من عمه رئيس الوزراء، وبالتالي ستبقى عروضه قاصرة ما لم يقم بهذه الخطوة. وانتهى المقال الى القول: «ان نجاحه (الامير) في تحويل الخليفي الى مواطن لا يقل عن اهمية نجاحه في

يوميات البحرين في شهر ديسمبر ٢٠٠٠

تحويل البدون الى مواطن. لن تكون المهمة سهلة بالنسبة للامير، ولكن من قال ان بناء الدولة يتم بالنوايا فقط، او عن طريق مكاتب العلاقات العامة».

٥ ديسمبر

● بمناسبة حلول الذكرى السادسة للانتفاضة الشعبية المباركة التي انطلقت في اثر اعتقال المجاهد الشيخ علي سلمان، وجهت المعارضة تحياتها الى شعب البحرين لجهاده المتواصل ضد عقلية القمع والاستبداد وجهاز التعذيب الذي اسسه ايان هندرسون. واعربت المعارضة عن مواساتها أسر الشهداء الابرار وتضامنها مع أسر المعتقلين الابطال، ودعت الله سبحانه وتعالى في هذا الشهر المبارك ان يتقبل التضحيات الكريمة وان يحقق لابناء البحرين العزة والكرامة في وطنهم ويخذل القتلة والسفاحين والمستبدين. ووجهت تحيات خاصة الى الابطال الصامدين وراء القضبان الذين ضحوا بحرياتهم من اجل حرية الشعب. كما حيّت الانتفاضة الفلسطينية المباركة ودعت الى دعمها بكل الوسائل.

● وعلم من جهة اخرى ان مشروع الميثاق الوطني الذي طلبت الحكومة من اعضاء لجنة الميثاق التصديق عليه يتضمن قضايا خطيرة منها تحويل البلاد الى مملكة خليفية، وتعديل احكام الفصل الثاني من الدستور الخاصة بالسلطة التشريعية لكي تتضمن ان يتكون البرلمان من مجلسين: مجلس النواب ومجلس الشورى، بطريقة تفقد الاول قدرته على تشريع القوانين الا بموافقة المجلس الثاني الذي يمثل العائلة الخليفية. هذا بالاضافة الى تغييرات اخرى ذات ابعاد خطيرة. ويعتبر هذا المنحى لتغيير الدستور بالقوة خارج الاطر التي تنص عليها مواده تطورا خطيرا قد يؤدي الى المزيد من الاضطراب السياسي في البلاد. ويتألف الميثاق الذي سوف يصادق عليه اعضاء اللجنة الذين عينهم الامير على محتواه بدون مناقشة من ستة فصول. ويحتوي على البيان الختامي لما يسمى المؤتمر الشعبي الذي اختارت العائلة الحاكمة اعضاءه، والذي سوف يجتمع في ٢٣ ديسمبر. ويحتوي الميثاق الذي وضعته العائلة الخليفية الحاكمة وطلب من اعضاء اللجنة التوقيع عليه على نصوص خطيرة جدا منها البند السابع بعنوان: نظام الحكم، وينص على ما يلي: «شكل الدولة الدستوري: قد من الله عزوجل على دولة البحرين بنعمة استقرار البلاد، وقد تغيرت الظروف التاريخية التي وضع فيها دستور البلاد الحالي، وذلك بمرور نحو ثلاثين عاما على وضع الدستور. فقد صار من المناسب الآن النظر في طبيعة الشكل الدستوري للدولة بما يتناسب ورؤية صاحب السمو الامير وشعبه الوفي، وما بلغته البحرين من تقدم وقطعته من أشواط واجتازته من تحديات بما يؤهلها لأن تحتل مكانتها بين الممالك الدستورية المتقدمة في هذا العصر، ذلك ان وضع البحرين كإمارة قد أملاه التواجد الاجنبي الذي حد من تنامي السيادة الوطنية بشكل طبيعي في العقود الماضي. وحيث ان البحرين منذ الاستقلال التام قد اكتمل نضجها كدولة في علاقاتها الدولية وفي مؤسساتها السيادية القائمة على المساواة بين المواطنين ومراعاة مصالحهم وبما لا يستند الى حكم فرد او نخبة وبما يعبر عن وحدة المواطنين ووحدتهم الوطنية، فانه قد حان الوقت للانتقال من وضعية الامارة التقليدية الى مستوى المملكة الدستورية ذات النظام الديمقراطي، حيث يخدم الملك شعبه ويمثل رمزا لهويته المستقلة وتطلعاته نحو التقدم». ومن المتوقع ان يبصم أعضاء اللجنة على هذه المؤامرة الخطيرة بحق الشعب، والمتمثلة بالتلاعب بالدستور والقضاء على الايجابية الوحيدة خلال اكثر من مائتي عام من الحكم الخليفي. وسوف يسجل التاريخ لمن يوقع على هذه الوثيقة العار انه خان شعبه وتنكر لدماء الشهداء واستسلم لاجهزة التعذيب والاستبداد. يأتي ذلك في غياب ابناء البحرين المناضلين اما في السجون او في المنافي او في القبور.

● وعلى صعيد آخر بعثت لجنة العريضة الشعبية رسالة مفتوحة الى امير البلاد حول مشروع الميثاق الوطني. وقالت ان هذا الميثاق، اذا اريد له ان ينجح، يجب ان يتضمن ١٥ ركيزة هي: الالتزام بدستور البلاد، حماية النظام الديمقراطي والشرعية الدستورية، حماية الوحدة الوطنية، ضمان الحقوق والحريات الاساسية التي كفلها الدستور، التقيد باحترام الاتفاقات والمواثيق الدولية المتعلقة بالحقوق السياسية والمدنية وحقوق الانسان، تشكيل المحكمة الدستورية، نشر الوعي الديمقراطي، تحقيق المساواة امام القانون، توفير فرص العمل للمواطنين، حل أزمة السكن، منع الاجانب من تولي الوظائف العامة، الغاء نظام الادعاء العام التابع لوزارة الداخلية واستبداله بالنيابة العامة التابعة لوزارة العدل، اعطاء المرأة حقوقها، انشاء ديوان المراقبة المالية وتقوية المجتمع المدني. ولكي ينجح الحوار الوطني طالبت لجنة العريضة بتحقيق عدد من الشروط منها: خلق المناخ السياسي المناسب باطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المبعدين ورفع الاقامة الجبرية عن الشيخ الجمري وتعويض المتضررين في الاحداث والغاء قانون امن الدولة وكل القوانين المخالفة للدستور واطلاق الحريات الاساسية والسماح بتشكيل لجنة مستقلة لحقوق الانسان.

● وعلم ان جهاز التعذيب تدخل الاسبوع الماضي لمنع مسيرة شعبية كانت ستخرج في المحرق لدعم الانتفاضة الفلسطينية. ووجه هذا الجهاز القمعي الذي أسسه ايان هندرسون تحديرات خطيرة للمحامي عبد الله هاشم بانه سوف يعتقل ويعذب اذا استمر في نشاطه الداعم للقضية الفلسطينية، خارج اطار الدائرة الحكومية. وكانت قوات التعذيب الحكومية قد اعتدت اكثر من مرة على المسيرات الشعبية التي خرجت لدعم القضية الفلسطينية.

٦ ديسمبر

● تدخل جهاز التعذيب بقوة لمنع ندوة كان مقررا عقدها يوم امس الاول (٤ ديسمبر) بنادي العروبة. وهدد ضباط التعذيب منظميها بالاعتقال والتعذيب اذا عقدوا الندوة التي كانت ستناقش

الدستور سيظل قذى في عيون الحكومة

بقلم : مراقب بحريني

يعيش الناس في البحرين هذه الأيام محنة كبيرة، حيث يتعرضون لمؤامرة هي الأكبر في تاريخهم على أيدي الحكومة التي قررت في ما يبدو أن تحولهم إلى مجموعة من الرعايا في «مملكة» فصلت قياساتها على حجم عائلة آل خليفة. يأتي ذلك بعد أن تحللت من العقد الاجتماعي «الدستور» الذي وافق عليه جميع المواطنين منذ ثلاثة عقود بمن في ذلك أمير البلاد في ذلك الوقت الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة. وبهذه الخطوة فقد جميع الخيارات والاحتمالات مفتوحة أمام البحرينيين في نضالهم من اجل التقدم والتطور السياسي والاجتماعي.

إن عائلة آل خليفة لا تملك ولا يحق لها قانونيا أو شرعيا أن تتلاعب بالدستور أو تقوم بتغييره من طرف واحد وبدون الرجوع إلى إرادة المواطنين وأخذ آرائهم ووجهات نظرهم بالاعتبار، بصورة مباشرة وحرة. واللجنة التي عينتها للقيام بذلك، لا تملك سندا من قانون، حتى وان كانت مختارة من فئات وشرائح متعددة من المواطنين. وبالتالي فان ما ستخلص إليه لن يكتسب أية شرعية أو قبول مهما طال الزمن. فالأصل أن الدستور هو وثيقة تعاقدية أساسها قبول الناس وموافقتهم، وينبغي الرجوع إليهم في كل ما من شأنه أن يدخل في هذا النطاق. وطرق أخذ آراء الناس مفصلة ومحددة في الدستور نفسه، وعلى رأسها انتخاب مجلس تشريعي كامل الصلاحيات ومستوف للشروط القانونية. لكن الحكومة بلجوئها إلى الطرق غير الدستورية وغير القانونية لتغيير الوضع القانوني للدولة ودستورها، تغامر بإحداث فتنة في البلاد وتدفع الناس بالمقابل للتحرر من التزاماتهم تجاهها. إن على المواطنين في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ البحرين مهمات جسيمة ليس أقلها ممارسة حقهم الطبيعي الذي حاولت الحكومة أن تسلبهم إياه، وهو إخضاع «الميثاق الوطني» ومجمل العملية السياسية، إلى النقاش والحوار في المجالس والمنتديات واللقاءات العامة. وبحيث تتبلور رؤية لما ينبغي أن يكون عليه وضع البلاد في المستقبل. فإذا كانت عائلة آل خليفة تريد أن تؤسس لمملكة في البحرين، فمن حق المواطنين أيضا أن يطمحوا لتأسيس جمهورية أو أي شكل آخر لدولتهم، والأهم أن من حقهم أن يرفضوا ما تريد العائلة الحاكمة أن تفرضه عليهم.

إن حكومة البحرين تواجه مأزقا حادا منذ الانقلاب على الدستور عام ١٩٧٥، وزاد المأزق حدة والحاحا في السنوات الأخيرة مع تفجر الأحداث الغاضبة عام ١٩٩٤، لكنها وكعادتها لا تعترف بالواقع وما يفرضه من حقائق، وتصر على العناد والمكابرة ومحاولات شراء الوقت وتكميم الأفواه. وهكذا تفتقت عبقرية هذه الحكومة عن مشروع بائس ومتخلف كذلك الذي عبرته عنه ما يسمى «لجنة الميثاق الوطني». وقد تصورت أنها بهذا الأسلوب وجدت الدواء السحري لعلاج مشاكلها وأمراضها المزمنة عبر التخلص من الدستور أو مسخه. لكن أحلام اليقظة هذه سرعان ما ستنتهي وستفيق حكومة آل خليفة على الواقع نفسه والمأزق نفسه. فدستور البلاد والذي وضعه مجلس تأسيسي منتخب عام ١٩٧٢ ووافق عليه المواطنون، هو الذي حمى البحرين ومواطنوها حتى اليوم من حصول حكومة آل خليفة على شرعية أي من السياسات التي حاولت فرضها طوال العقود الثلاثة الماضية. ولعل تصاعد المطالبات السنوات الأخيرة من اجل تفعيل الدستور والالتزام به، قد أفقد هذه الحكومة رشدها وصوابها. فهي لجأت إلى جميع الوسائل منذ الانقلاب على الدستور عام ١٩٧٥، من أجل أن تطمس هويته وتتنصل من مضمونه وتفلت في الوقت ذاته من العقاب الشعبي. لقد ضربت النقابات وقمعت الأحزاب الوطنية وزجت بالآلاف في السجون وشردت آلافا آخرين خارج البلاد واستقدمت عشرات الآلاف من المرتزقة وشرطة الشغب ومستشاري التعذيب والكذب الإعلامي، وصرفت مئات الملايين من الدنانير على تحسين صورتها في الداخل والخارج. لكن كل ذلك لم يجدها نفعا، ولم تستطع قط أن تطفئ جذوة المطالبة بالدستور أو تقنع الناس بنسيانه. بل أن سياسة البطش والقمع والتلاعب بمصائر الوطن والمواطنين قد ولدت ردود فعل عكسية دائما.

وأمام هذه العجز والإخفاق استنتجت الحكومة أنها قد أهدرت أموالها وجهدها في سياسات عبثية، فلماذا لا تحاول أن تقلع «الألم» من جذوره؟ وقادها هذا السؤال إلى جواب يبدو أنه قد استهوى رؤوسها الكبيرة مثلما مستشاريها الصغار، وهو تغيير الدستور . فعن هذا الطريق يمكن أن تشعر الحكومة بالارتياح ويزال عنها النحس والإزعاج المستمر. لكن كيف يمكن تغيير الدستور، وهو عقد اجتماعي بين الناس وبينها؟، ومن ذا الذي يستطيع أن يقوم بالتغيير خصوصا في غياب المجلس الوطني ، الهيئة المنتخبة والشرعية الوحيدة المخولة بذلك وفق الضوابط والبنود المنصوص عليها في الدستور؟ وهنا ارتكبت الحكومة غلطتها الكبيرة، كما يحصل مع اللصوص في العادة، فبدلا من أن تدعو إلى انعقاد المجلس الوطني المنحل بتركيبته التي انتخبت عام ١٩٧٣، أو الدعوة لانتخابات جديدة، ثم تقوم بتغيير الدستور ان أرادت عن هذا الطريق، لكنها فضلت طريقا آخر وهو تعيين لجنة لا تمثل إلا نفسها، أسندت إليها مهمة تغيير الدستور.

ولضمان الخروج بنتائج مضمونه وسريعة تحقق الهدف ، تم إدخال أفراد من الأسرة الحاكمة في رئاسة وعضوية هذه اللجنة ومن جهة أخرى تطعيمها ببعض الوجوه الوطنية. فيميل المراقب للاعتقاد بأنها تمثل جميع فئات المجتمع، قبل أن يتبين الحقيقة في وقت متأخر! وبعد أن اكتملت الأدوات والمعدات اللازمة لصنع «الطبخة» الخليفية، بدأ العمل بزخم إعلامي وسياسي كبير. لكن تعجل الحكومة في الحصول على نتائج سريعة واتباعها منذ البداية الطرق الملتوية، قد افسد الطبخة، إن لم يكن أدى إلى احتراقها تماما، فتسريب النية للتحول إلى النظام الملكي ، وهو نظام مكروه لدى البحرينيين، وعدم التمكن من إخفاء النية في تزوير تاريخ البلاد وطمس هويتها من جانب، وتكميم أفواه الصحافة ومنع الفعاليات الوطنية من تناول هذه القضية الحيوية والمصيرية بالنسبة للمواطنين، ولدت لديهم قناعة، كما لدى عدد لا بأس به من أعضاء لجنة الميثاق، بأن ما تعد له الحكومة ليس هو التحول الديمقراطي المزعوم، فهذا مجرد طعم يتخفى وراء التلاعب بالألفاظ، وإنما القيام بانقلاب على الدستور وتزوير تاريخ البلاد. فكان أن انتفض عدد من أعضاء اللجنة الشرفاء وقدموا استقالاتهم. وبهذه الاستقالات ورغم عددها القليل (أربعة أعضاء) حرمت الحكومة من أهم ورقة بحوزتها وهي الشرعية. فأعضاء اللجنة المتبقون هم في غالبيتهم أما أعضاء في مجلس الشورى أو من الوزراء أو الموظفين في الدولة، وهؤلاء لا يملكون أية شرعية في أن يقرروا نيابة عن المواطنين. و بذا فان الحكومة فشلت في مخططها من قبل أن يبدأ، وما عليها سوى الاعتراف بالفشل والخيبة.

لقد استغرب المواطنون كيف يمكن لحكومة أن تلجأ إلى مثل هذا الأسلوب المكشوف وغير الحصيف. فدستور دولة البحرين وضعته لجنة منتخبة من الشعب «المجلس التأسيسي»، فهل يعقل أن يتم تغييره بعد ثلاثين عاما بواسطة لجنة معينة؟ وأية ديمقراطية هذه التي ستبنى على أنقاض «ميثاق» يضعه أشخاص لم ينتخبهم أحد ولا يملكون أية شرعية ولا يستطيعون أن يعارضو أو يقولوا مجرد كلمة لا؟ إن هذه الألاعيب لا تكشف سوى الرغبة العميقة لدى العائلة الحاكمة «أميرا وحكومة» في عدم القيام بأي إصلاح حقيقي أو جزئي للوضع ، فما داموا يريدون تغيير الدستور وبهذه الطريقة المريبة، فمن باب أولى أنهم لا يريدون تطبيقه. وما على الواهمين سوى إعادة قراءة الأحداث القليلة الماضية بشيء من التركيز.

يوميات البحرين في شهر ديسمبر ٢٠٠٠

ما يسمى بمشروع الميثاق الوطني. وصدر القرار بأمر مباشر من رئيس الوزراء الذي يرفض ان يناقش احد قراراته الاستبدادية. ورأى المراقبون في منع مناقشة المشروع الحكومي استمرار لسياسة قمع الحريات وفرض المشاريع الحكومية على الشعب بالقوة.

● وأدلى رئيس الوزراء بتصريح رسمي نشرته جريدة «اخبار الخليج» في عددها الصادر هذا اليوم اتهم فيه منظمات حقوق الانسان الدولية بانها مدفوعة من «جهات تعمل ضد مصلحة الوطن»، وانه لن يستمع لما تقوله. وقال انه «لا تسامح ابدا في هذا الامر (الامن) مهما حاولت جهات او لجان تسمى لجان حقوق الانسان دعم من يحاولون الاضرار بهذا البلد او الدعوة الى التسامح معهم». ونسبت الصحيفة اليه قوله: «لن نهتم بأي كلام او تشويه لسمعة البلاد تحت اية مزاعم او مسميات»، مضيفا ان «الدعوات التي ترفعها مثل هذه اللجان عادة ما تكون وراءها جهات تعمل ضد مصلحة البلاد، وتطلق الابواق زاعمة ان هناك من سجن بلا جريمة او عذب في السجون لا تقصد سوى الاساءة للبلاد وابتغاء البلبلة وبث السموم في هذه البلاد، متناسين ما يجري في بلدان اخرى مثل اسرائيل التي ضربت بحقوق الانسان عرض الحائط». واعتبر المواطنون هذا التصريح الغاء لكل ما طرحته الابواق الحكومية عن وجود مشروع اصلاحي في البلاد واعتداء على مصداقية المنظمات الحقوقية الدولية. والمعروف ان رئيس الوزراء هو المسؤول الاول عن سياسات الاستبداد والقمع والتعذيب في البلاد حيث أعطى للضابط البريطاني السيء الصيت، ايان هندرسون، صلاحيات واسعة لقمع المناضلين، الامر الذي أدى الى استشهاد العشرات من ابناء البحرين تحت التعذيب. وتبنى رئيس الوزراء سياسة الاعتماد على الاجانب لقمع ابناء البلاد. فمثلا أعلنت ابواقه الاعلامية يوم امس عن تعيين ثلاثة مصريين لمحكمة امن الدولة ومحكمة التمييز وهم: محمد رأفت مصطفى، عبد العليم بدوي، وشريف عبد المنعم اسماعيل، وكأن أبناء البحرين غير قادرين على ممارسة مهنة القضاء. وقال احد المحامين ان الشرفاء من ابناء البحرين يرفضون العمل في محكمة تتلقى اوامرها واحكامها من رئيس الوزراء شخصيا ولا تستند الى دستور البلاد، بينما هناك من الأجانب من هو مستعد للقيام بذلك.

● ويعم البلاد استياء عام من الخطوة المتخلفة التي اتخذت لفرض تغييرات دستورية بالقوة على البلاد من خلال ما سمي بلجنة الميثاق الوطني. وأكدت المعلومات المتوفرة ان هذه اللجنة تقتصر مهمتها على إقرار المشروع الحكومي وليس مناقشته. وحتى لو نوقش فقد ضمنت الحكومة من خلال اختيار اعضاء اللجنة تمرير مشروعها تماما كما تريد. ومن خلال الاطلاع على المشروع تبين ان صياغته ركيكة لا يعكس مستوى لائقا. وعندما اجتمع اعضاء اللجنة يوم امس واقتراح بعض الاعضاء وضع لائحة داخلية غضب وزير الاعلام ورفض ذلك، ولم يوافق الا بعد ان هدد بعض الاعضاء بالانسحاب. وعندما اقترح ان تتضمن اللائحة الداخلية تأكيدا على عدم المساس بالدستور طبقا للمادة ١٠٤، وعدم اقرار اية مادة تخالف الدستور اعترض رئيس اللجنة على ذلك، وغضب وزير الاعلام على رافضي تغيير الدستور. كما حاول جواد العريض ثنيهم عن موقفهم بعد انتهاء الجلسة. وهناك شعور عام بان المشروع الحكومي سوف يمرر بكامله لان الحكومة عيّنت عددا كافيا من الاعضاء الذين يقرون سياساتها الاستبدادية.

● وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة «القدس العربي» في عددها الصادر يوم السبت الماضي (٢ ديسمبر) مقالا مهما للاستاذ محمد جابر صباح، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير السابق، بعنوان: مقام الشيخوخة بين الانسان والدساتير ... تقع بين (الحتمية والمجازية). واكد الكاتب في المقال ان دستور البلاد حدد من له حق اقتراح التعديل. والمقال عبارة عن رد على مقال كتبه احد المحسوبين على حزب الحكومة بصحيفة «اخبار الخليج» حول التغييرات الدستورية التي تعمل العائلة الخليفية لفرضها على ابناء البحرين. وقال الاستاذ صباح بعد ان طرح أدلة دستورية موسعة للرد على مقولات عضو الحزب الحكومي المذكور: «ليس في الدستور مادة تتيح للأمير التدخل في تعديل الدستور ولا إلغائه، ولا تجميده ولو جزئيا طبقا للمادة ١٠٨». وأضاف ان المادة ٣٥ تنص على صلاحيات الامير وتقول: «للأمير حق اقتراح القوانين، ويختص بالتصديق عليها وإصدارها». واستنتج الاستاذ صباح من ذلك ما يلي: «ان الامير ليس له حق أو اقتراح اي تعديل على الدستور كما ليس له خيار في التصديق على التعديل اذا ما أقر من قبل ثلثي الاعضاء».

٨ ديسمبر

● في تطور مهم جدا قدم ستة من اعضاء لجنة الميثاق الوطني الذين عيّنهم الامير لتغيير دستور البلاد استقالتهم وانسحابهم من اللجنة. جاء ذلك بعد ان اتضح لهم ان الهدف الرئيسي للجنة هو تغيير الوثيقة الوحيدة التي تحدد العلاقة بين شعب البحرين وآل خليفة من خلال أطر غير دستورية، ومحاولة استغلال بعض المواطنين لإقرار ذلك. وهؤلاء المواطنون الشرفاء هم: علي عبد الله الايوبي، رئيس جمعية المحامين، حسن رضي، محام، عبد الله الشملاوي، محام، عبد الغفار عبد الحسين، من اللجنة العامة لعمال البحرين، جاسم فخرو، رئيس نادي العروبة، وعبد العزيز أبل. وكان هؤلاء قد اجتمعوا مع وزير العدل، الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة، الذي يرأس لجنة تغيير الدستور يوم أمس الاول لتقديم استقالتهم. واستمر الاجتماع ساعات طويلة حاول الوزير خلالها ثنيهم عن ذلك بالتهديد والترغيب، ولكنهم تمسكوا بمواقفهم. وعرض الوزير عليهم مقابلة الامير وشرح الامر له، فوافقوا على ذلك قائلين ان ذلك لن يغير القرار الذي اتخذوه والذي لا رجعة عنه، بعد ان وجدوا ان الميثاق يتضمن بنودا لا تخدم الوطن وشعبه. وسألوا الوزير: اذا كان هذا الميثاق لمصلحة الشعب فلماذا لا تعرضونه على المواطنين لاعطائهم فرصة التعبير عن موقفهم تجاهه؟ وفشل الوزير في تقديم اي مبرر منطقي للمؤامرة التي تحيكها العائلة الخليفية الحاكمة ضد شعب البحرين.

● وقال المواطنون الشرفاء ان الوضع السياسي في البلاد متأزم وانهم لا يريدون المشاركة في زيادة تأزيمه. وأضافوا ان الميثاق يحتاج فترة طويلة ولا يمكن ان يحسم خلال جلسة او جلستين كما تريد العائلة الحاكمة، وان من المصلحة ان تسمح الحكومة بعقد الندوات واللقاءات مع ابناء البحرين حتى يتبلور مشروع ناجح يخدم الوطن. فقال الوزير ان الامير يريد ان يعرض الميثاق على زعماء دول مجلس التعاون خلال القمة المقبلة في نهاية الشهر، لاثبات تغير الوضع في البلاد. وتجدر الاشارة الى ان جهاز التعذيب منع مناقشة الميثاق سواء في الصحافة او الندوات. ومنع كذلك نادي العروبة ونادي سماهيج من عقد ندوتين هذا الاسبوع لمناقشة الموضوع. واتضح لهؤلاء المواطنين الشرفاء ان العائلة الخليفية تحيك مؤامرة كبرى ضد حقوق الشعب باسم ميثاق يفرض عليهم بالقوة ولا يسمح لاحد بمناقشته. اتضح ذلك خلال الجلستين اللتين عقدتهما لجنة الميثاق واللتين وقف فيهما محمد المطوع، وزير الاعلام، موقفا سخيفا من اية محاولة للاستفسار او الاقتراح من قبل الاعضاء. وبعد هاتين الجلستين صدر قرار بتعيين لجنة من تسعة اشخاص برئاسة احد افراد آل خليفة لصياغة الميثاق، وهي عملية شكلية لان المسودة التي قدمتها العائلة الحاكمة بقيت على حالها بدون تغيير لان اعضاء اللجنة منعوا من اجراء اي تغيير عليها.

وقد أشادت المعارضة بموقف المواطنين الشرفاء الذين أعلنوا انسحابهم من لجنة تغيير الدستور، وأهابت ببقية الاعضاء احتذاء حذوهم والانسحاب من لجنة تغيير الدستور، والا فان التاريخ سوف يسجلهم في خانة المتآمرين ضده، الداعمين لنظام الاستعباد والاستبداد.

● وكان وزير العدل، الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة، قد اجتمع قبل يومين مع ممثلين عن لجنة حقوق الانسان المستقلة، وأخبرهم بقرار عائلته الرافض لجمعيتهم بالعمل في البلاد، وفهم من كلامه تهديد باعتقال وتعذيب من لا يلتزم بأوامر العائلة الحاكمة. وفي اليوم التالي للاجتماع أدلى رئيس الوزراء بتصريحه الذي هاجم فيه لجان حقوق الانسان التي قال انها تتحدث عن وجود معتقلين بدون محاكمة في السجون ووجود تعذيب للسجناء. ولكنه لم ينف ذلك، حسب النص الذي نقلته صحافة النظام. قد تابعت المنظمات الحقوقية الدولية ذلك التصريح السيء الذي يعكس نية مبطنة للاستمرار في سياسات القمع والتعذيب بحجة الدفاع عن امن الوطن. وتساءل ممثلو تلك الجمعيات: أين هو التهديد الذي يتعلل به رئيس الوزراء؟ وعبّر هؤلاء عن خيبة أملهم من اي اصلاح حقيقي في البلاد ما دام رئيس الوزراء، مهندس سياسات القمع والتعذيب، في منصبه الحالي.

● يأتي ذلك في الوقت الذي تستمر فيه سياسات القمع بحق ابناء البحرين. فقد اعتقل يوم الثلاثاء الماضي من منطقة اسكان دمستان، الشاب حسين عبد الله السهلاوي، ٢١، واقتيد الى غرف التعذيب. وجاء اعتقاله بعد عدوان رهيب على منزله عند منتصف الليل، وترويع عائلته والعبث بمحتويات المنزل.

١١ ديسمبر

● بعد الخطوة البطولية التي اتخذها ستة من المواطنين الشرفاء الاسبوع الماضي بالانسحاب من اللجنة الخليفية لتغيير الدستور، تصاعدت المناشدات لبقية اعضاء اللجنة الذين عينتهم العائلة الخليفية للانسحاب منها واعلان رفضهم للمؤامرة التي تحاك ضد شعب البحرين. واعتبر المواطنون ان المشاركة في هذه المؤامرة خيانة لدماء الشهداء ونضالات الآباء والاجداد والابناء. وعبّر العديد من المراجع السياسية والدينية في اتصالات متواصلة عن أمله في اتخاذ خطوة الانسحاب من قبل الاعضاء المعيّنين. وناشدت المعارضة اولئك المواطنين ان ينأوا بأنفسهم عن السقوط في وحل التآمر واقرار ما تريده العائلة الخليفية، وقالت ان اطفال البحرين وعوا للقضية منذ سنوات، وقدموا انفسهم فداء للحرية، ورسموا بدمائهم خطا واضحا لمستقبل البحرين، ورفعوا رؤوسنا جميعا، فكيف يسمح اعضاء اللجنة لانفسهم بالتنكر لتلك الدماء والانصياع لاوامر القتلة والسفاحين؟ أيكون طفل لا يتجاوز السادسة عشرة مثل سعيد الاسكافي أوعى من هؤلاء وأكثر وطنية وشجاعة واستبسالا؟ واستغربت المعارضة من قبول الاشخاص الذين عينوا مكان المواطنين الشرفاء المنسحبين بعضوية لجنة تقتصر مهمتها على التوقيع على ما تريده العائلة الخليفية وهم: د. محمد جاسم الغتم، حميد سلمان الصيرفي، د. اسماعيل محمد المدني، حسين محمد تقي، د. سعيد عبد الله محمد، ضياء وعبد العزيز توفيقي. وربما يمكن فهم ان يقبل شخص مثل العسكري محمد جاسم الغتم بالعضوية، ولكن يستعصي فهم دوافع الخمسة الآخرين لقبول ذلك التعيين. فهل يعتبرون اقرار المؤامرة ضد الشعب خدمة وطنية؟

● ومن جهة اخرى، ناشدت المعارضة ابناء البحرين مقاطعة المؤتمر التآمري الذي تزمع العائلة الخليفية اقامته بالقوة لاقرار دستورها الجديد الذي تفرضه بالقوة على شعب البحرين، واهابت بالهيئات والفعاليات الشعبية والوطنية بذل ما في وسعها لمنع انعقاد ذلك الاجتماع، تماما كما أفشلت المجلس الخليفي للشؤون الاسلامية وكذلك مهرجان الدراز في شهر اكتوبر الماضي. واكدت ان الدستور حدد بشكل واضح آلية تغيير مواده، وان اي تغيير خارج ذلك يعتبر انتهاكا للعهد الذي أبرمته العائلة الخليفية مع شعب البحرين قبل ثلاثين عاما، وبالتالي فان فرضه بالقوة يعتبر جريمة تاريخية بحق ابناء البحرين. وتعهدت المعارضة بمواصلة نضالها العادل لمنع استمرار الظلم المفروض على ابناء البلاد.

● عينت العائلة الخليفية احدى نسائها لرئاسة احدى الجمعيات الرياضية. فقد عينت الشيخة حياة بنت عبد العزيز آل خليفة، رئيسة لاتحاد البحرين لتنس الطاولة، لفترة اربع سنوات، واعتبرت ان هذا التعيين «تطوير لموقع المرأة البحرينية». وتحت هذا العنوان كانت العائلة الخليفية قد عينت الشيخة هيا آل خليفة، سفيرة لها في باريس وعددا آخر من نسائها في مناصب قيادية اخرى. ولتضليل الرأي العام يطرح الاعلام المحلي سياسة «خلفنة» المناصب العليا في الدولة على انه «بحرنة» احيانا و «تطوير لدور المرأة» تارة اخرى. وفي هذا المجال ذكرت الانباء ان اغلبية المواطنين ممنوعون من تملك منازل بمنطقة الرفاع التي تقطنها العائلة الخليفية، بينما يسمح لغير البحرينيين بذلك.

● وقد أصدرت منظمة هيومن رايتس ووج الامريكية تقريرها للعام ٢٠٠١ الذي تطرقت فيه لاوضاع حقوق الانسان في البحرين. وأكد التقرير أغلب ما جاء في تقرير منظمة العفو الدولية الذي صدر الشهر الماضي حول استمرار الانتهاكات. ولكن الاعلام الخليفي اكتفى بذكر ما جاء في التقرير حول بعض الخطوات التي اتخذت في العام الماضي مثل اطلاق بعض السجناء وتشكيل لجنة حكومية لحقوق الانسان والسماح لبعض المبعدين بالعودة، ولا يشكل ذلك الا نسبة صغيرة جدا من حجم التقرير الذي يتحدث عن الانتهاكات الرهيبة لحقوق ابناء البحرين. وأهابت المعارضة بالمواطنين الاطلاع على النص الكامل للتقرير المنشور على صفحات الانترنت لتتضح سياسة التشويه والتضليل التي يمارسها الاعلام الرسمي. وسوف يتم التطرق لما جاء في التقرير لاحقا انشاء الله.

● ذكرت انباء لم تتأكد بعد ان شركة الطيران الاسرائيلية «العال» سوف تفتح مكتبا تمثيليا لها في البحرين. جاء هذا الخبر بمجلة «التحدي» الاليكترونية التي تنشر في الانترنت في العدد ٤٦، وعنوانها /http://www.hevanet.com/atahaddi

● ومن جهة اخرى دعا اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان الى مؤتمر صحافي بعنوان: البحرين: الوعود التي لم تتحقق، وذلك في الساعة ١١,٣٠ صباح يوم الجمعة المقبلة على العنوان التالي: Moses Room, House of Lords, London SW1. ويتزامن المؤتمر مع الاستعدادات التي تجري لاحياء عيد الشهداء.

١٢ ديسمبر

● رفض رئيس الوزراء حضور رئيس لجنة حقوق الانسان التابعة لمجلس الشورى او اي من أعضائها لتقديم تقريرها السري حول عملها، وقام ابراهيم حميدان، رئيس المجلس، بتقديم التقرير الى رئيس الوزراء وعدد من افراد اسرته. ولم يتسرب شيء عن محتوى التقرير السري، لكن مصادر مطلعة قالت انه احتوى ما يريد رئيس الوزراء سماعه من المديح والاطراء لنظام حكمه

يوميات البحرين في شهر ديسمبر ٢٠٠٠

ولشخصه بالذات. وقد رفضت اللجنة حتى الآن التصدي لانتهاكات حقوق الانسان في البلاد، وقبلت قبل شهرين بتقديم كل رسالة تصلها من اي مواطن الى جهاز التعذيب بوزارة الداخلية بطلب مباشر من الوزارة. وقامت اللجنة في السابق بالدفاع عن العائلة الحاكمة في المحافل الدولية.

علم ان توجيهات رسمية صدرت لبعض كتّاب الاعمدة اليومية بالصحافة المحلية بعدم التطرق بالنقد للمشروع الخليفي لتغيير الدستور والا واجهوا احتمال توقيفهم عن الكتابة وربما الاعتقال والتعذيب. وجاءت تلك التحذيرات بعد تفجر الازمة بشأن اللجنة الخليفية لتغييرالدستور وانسحاب ستة من المواطنين الشرفاء منها. وهناك ضغوط شعبية كبيرة على بقية الاعضاء للانسحاب لكي لا ترتبط سمعتهم بجريمة انتهاك العهد الوحيد بين شعب البحرين وآل خليفة.

● ومن جهة اخرى احتوى التقرير الذي اصدرته منظمة هيومن رايتس ووج حول حقوق الانسان في العالم للعام ٢٠٠١ تفصيلات موثقة حول استمرار الانتهاكات في البحرين. فمثلا تطرق التقرير الى سياسة ابعاد الفلسطينيين من اراضيهم على ايدي قوات الاحتلال الاسرائيلية وإبعاد المواطنين البحرينيين عن بلادهم من قبل العائلة الخليفية. وقال التقرير: «استمرت الحكومة في اعتقال خمسة من المعارضين النشطين بدون محاكمة، الذين اعتقلوا في يناير ١٩٩٦ بسبب مطالبتهم باعادة العمل بدستور ١٩٧٣. وكان الاستاذ عبد الوهاب حسين قد اطلق سراحه في ١٧ مارس بقرار من المحكمة العليا للاستئناف ولكن اعيد اعتقاله بعد قضاء ساعة واحدة في منزله». وفي مكان آخر ذكر التقرير «ان هناك تقييدات مستمرة للافراد والمجموعات والمنظمات التي لديها آراء نقدية للسياسات الحكومة» وقدم التقرير امثلة حول الغاء ندوات واجتماعات لمناقشة اوضاع البلاد من قبل جهاز الامن. واضاف التقرير: «واصلت حكومة البحرين سياستها بعدم توفير اية معلومات حول اعداد وهويات الاشخاص المعتقلين او المحكومين او المفرج عنهم، طبقا لقانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة التي لا تتناسب اجراءاتهما مع المعايير الاساسية للعدالة، وليس هناك حق استئناف ضد الاحكام». وتطرق التقرير الى استمرار حرمان العمال من حقوقهم. واضاف التقرير: «في تطور سلبي، ارجأت الحكومة مرة اخرى زيارة لمجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة التي كان مخططا ان تحدث في ١٩٩٩ والتي ارجئت الى اكتوبر ٢٠٠٠، ولكنها أجلت مرة اخرى الى فبراير ٢٠٠١. وفي ٢٨ اكتوبر، طبقا لصحيفة اخبار الخليج، رفض وزير العمل والشؤون الاجتماعية طلبا مكتوبا قدم في ٨ اغسطس من قبل ١٨ مواطنا بحرينيا بالسماح باقامة لجنة مستقلة لحقوق الانسان». هذه اضواء سريعة على تقرير المنظمة المذكورة التي حاولت ابواق السلطة اظهاره مؤيدا لسياسات التعذيب المفروضة على ابناء البحرين.

● وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة «القدس العربي» في عددها الصادر يوم السبت ٩ ديسمبر مقالا للاستاذ عبد الرحمن النعيمي بعنوان «ملاحظات أولية على مشروع ميثاق العمل الوطني بدولة البحرين». وجاء في المقال ان الامير يريد ان يكون ملكا ويغير تسمية دولة البحرين الى «مملكة البحرين الخليفية»، وان الامير يريد تغيير الدستور من خلال لجنة الميثاق ومؤتمر يعقد لاحقا، وتشكيل مجلسين تشريعيين. واعتبر الكاتب ان هذه التركيبة سوف تضمن للحكومة «عدم صدور قانون لا يقبل به الحكم وتكون الاغلبية المطلقة في صنع القرار السياسي للحكم». وقال ان «تشكيل مجلسين احدهما منتخب ويضم الوزراء بحكم مناصبهم والثاني معين، ويتمتعان بالصلاحيات الدستورية، يعني خطوات كبيرة الى الوراء، بحيث يبدو الامير الراحل اكثر استجابة لرغبات شعبه من ابنه بعد ثلاثين عاما». واقترح الكاتب «ان يقتصر دوره (مجلس الشورى) على تقديم الشورى للامير او الحكومة او الملك، بدون ان تكون له صلاحيات دستورية». واضاف: «لعل أخطر ما في مشروع الميثاق انه كتب بانتقائية عالية تجمّل الاسرة الحاكمة وتلغي من التاريخ كل ما يمكن ان يكون مرفوضا من العهد، وتم تسطيح التاريخ بطريقة تجعل الاسرة الحاكمة في البحرين هي التي حررت البلاد من سيطرة الفرس، وهي التي قاومت الاستعمار البريطاني، وهي التي لولاها لما عرفنا الى اين وصلنا من درك سحيق». وانتهى الكاتب الى القول: «ان الحركة الوطنية الديمقراطية والاسلامية امام امتحان كبير، ان شعبنا امام امتحان كبير، فكيف نواجه هذا التزوير، وكيف نواجه هذا المشروع؟».

١٤ ديسمبر

● مع اقتراب عيد الشهداء الذي يصادف عشية السادس عشر من ديسمبر يستعد المواطنون لاحياء تلك الذكرى الاليمة التي احتلت موقعها في نفوس ابناء البحرين. وكان رئيس الوزراء قد أصدر في ١٦ ديسمبر ١٩٩٤ اوامره الى جهاز التعذيب وقوات الشغب باطلاق النار على المتظاهرين لقتل ابناء البحرين المشاركين فيها. وكان اول شهيدين قتلا في الانتفاضة الشعبية المباركة هما هاني خميس وهاني الوسطي اللذين استشهدا في اليوم التالي (١٧ ديسمبر ١٩٩٤)، وبعدهما بثلاثة ايام استشهد الحاج ميرزا علي عبد الرضا، واستمر سقوط الشهداء تباعاحتى بلغ عددهم ٤٠ شهيدا. ويزيد من مشاعر الألم ان مرتكبي جرائم القتل ما يزالون يتمتعون بحماية النظام الذي يرفض التحقيق في جرائمهم، وفي مقدمة هؤلاء عبد العزيز عطية الله آل خليفة ودونالد برايان وعادل فليفل وخالد الوزان. وحثت المعارضة المواطنين على قراءة القرآن على ارواح الشهداء وزيارة عائلاتهم لاعلان التضامن معها والتعبير عن رفض نظام التعسف والاستبداد، والمطالبة بمحاكمة مرتكبي جرائم القتل والتعذيب.

● واستعدادا لتلك المناسبة الأليمة انتشرت شعارات كثيرة في عدد من المناطق. فمثلا شوهدت شعارات وطنية بالقرب من الدوار العاشر بمدينة حمد، وصدرت بيانات محلية من بينها منشور مذيل باسم «صوت الشهيد». وتحسبا لتصاعد مشاعر الغضب الشعبي انتشرت الليلة قبل البارحة فرق الموت الاجنبية في عدد من المناطق مثل الدير والسهلة وأبوقوة. ونزل افراد تلك القوات من سياراتهم وهم مدججون بالاسلحة الموجهة الى صدور ابناء البحرين لارهابهم واستفزازهم. ويتوقع تصاعد حدة التوتر في الايام القليلة المقبلة خصوصا مع اقتراب مناسبة استشهاد الامام علي بن أبي طالب التي تخرج فيها عادة مسيرات دينية عملاقة.

● وساعد على انتشار مشاعر الاستياء إصرار الحكومة على إجبار المواطنين على حضور مؤتمر تآمري ضد دستور البلاد تعتزم عقده قريبا. وقد اتصل مندوبوها برؤساء الجمعيات والصناديق الخيرية والاندية والمآتم والمساجد لاجبارهم على حضور تجمعهم المشؤوم، وطلبوا من كل شخص احضار اربعة آخرين لكي يتحقق الرقم الذي طرحوه وهو ٣٠٠٠ شخص. ولوحظ شغف رئيس الوزراء بالارقام العالية وعدم قدرته على تحقيق شيء منها الا بالقوة والاستفزاز والتهديد. فمثلا عندما خططت العائلة الحاكمة لمهرجانها الذي فرضته على المنطقة الغربية في شهر اكتوبر الماضي قالت وسائل اعلامها ان ٨٠ الفا سوف يحضرون المهرجان، ولكن لم يحضر سوى بضعة آلاف اغلبهم من طلبة المدارس. وتتحدث الآن عن ان ٣٠٠ الف مواطن سوف يشاركون في مهرجان العائلة الحاكمة في ١٦ ديسمبر، بينما يعتبر المواطنون انهم اكثر ميلا لاحياء ذكرى عيد الشهداء. وطرحت العائلة الحاكمة رقم ٣٠٠٠ شخص لاقرار المشروع الخليفي لتغيير دستور البلاد بالقوة، ولكن لا يتوقع تحقق ذلك.

● وكررت صحف النظام هذا اليوم قرار العائلة الحاكمة بتشكيل مجلسين لمواجهة الموقف الشعبي وهما مجلس الشورى ومجلس منتخب. ونسبت الى اللجنة الخليفية لتغيير الدستور التي يرأسها الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة قولها ان ذلك النظام هو الافضل للبحرين. وتجتمع اللجنة بقصر الرفاع تحت اشراف العائلة الحاكمة ويمنع اعضاؤها من الخروج عن نص الميثاق الذي طلب منهم اقراره بدون مناقشة. وطبقا لصحف النظام، فقد مر اعضاء اللجنة بسرعة مذهلة بمواد المشروع الخليفي وأقروها بدون ان يكون امامهم خيار آخر. وكان ستة من اعضاء اللجنة قد انسحبوا منها بعد ان تبين ان السلطة تسعى لتوريطهم في جريمة تغيير دستور البلاد بالقوة.

● وفي اطار سياسات التشويش وخلط الاوراق، يتوقع ان يعلن الامير في خطابه في اليومين المقبلين عن زيادة رواتب الموظفين بعد تجميدها سنوات عديدة. ويأمل ان يتم شراء الموقف الشعبي بمثل هذه الخطوات بدون تحقيق المطالب الشعبية.

● وفي عددها الصادر هذا اليوم نشرت صحيفة «القدس العربي» الصادرة في لندن مقالا للدكتور سعيد الشهابي بعنوان: «البحرين والتحول الى مملكة». وجاء في المقال استعراض عام للوضع والبعد الاقتصادي للأزمة السياسية التي تعاني منها البلاد، وكيف استطاع رئيس الوزراء ان يحكم قبضته على الوضع بينما اكتفى الامير بالمظاهر المهرجانية. وتطرق المقال الى تحويل البلاد الى مملكة بقرار من العائلة الخليفية بدون ان يكون للشعب دور في ذلك القرار. واستعرض كذلك مشروع تغيير الدستور بطريقة غير دستورية. وانتهى الى القول: «يبدو السباق محتدما بين دعاة الاصلاح الحقيقي والراغبين في فرض تغييرات دستورية بالقوة لمنع تلك التغييرات. وتبقى المشكلة، وفق هذا التقييم، قائمة، وأفاقها واسعة، برغم ما تسعى الحكومة لاشاعته بين الناس. ان تحويل البحرين الى النظام الملكي خطوة الى الوراء يستبعد ان تنال استحسان قادة دول مجلس التعاون الخليجي عندما يجتمعون في المنامة في نهاية الشهر. الامر المؤكد انها احدثت سخطا عارما في صفوف المواطنين لا يعلم احد باثاره المستقبلية».

١٧ ديسمبر

● جاء الخطاب الاميري في ١٦ ديسمبر اكثر جدية في التعاطي مع القضايا السياسية والاقتصادية لشعب البحرين، ولكنه من جانب اخر كان مخيبا للامال من حيث عدم اطلاق سراح جميع الموقوفين والمعتقلين السياسيين وعلى رأسهم الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن مشيمع والسيد إبراهيم السيد عدنان العلوي والشيخ حسن سلطان. كما تجاهل الأمير المواضيع العالقة الاخرى. فقد كان شعب البحرين يأمل ان يتضمن الخطاب الاميري قرارا واضحا بطي الصفحة السوداء التي امتدت ٢٥ سنة. وعلقت المعارضة على الخطاب الاميري قائلة: "ان الالتزام بدستور البحرين لعام ١٩٧٣ بدون تغيير او تشويه هو اساس الاستقرار السياسي في البلاد. وإذا كانت ثمة رغبة لتغيير أي من بنوده فأن المادة ١٠٤ من الدستور تنص على موافقة ثلثي اعضاء المجلس الوطني المنتخب بعد مناقشته بصورة موضوعية وحرة. أما اذا ارتأت الحكومة قبل ذلك التغيير في الاستمرار بمجلس شورى بشكل او اخر فان من حقها ان تستعين باي لجنة استشارية كانت. غير ان سلطة التشريع والمراقبة بيد المجلس الوطني المنتخب، كما نص على ذلك دستور البلاد. وتعتبر المعارضة ان انتخاب المجلس الوطني هو الاستفتاء الشعبي الحقيقي على التغيير الدستوري".

١٨ ديسمبر

● بالرغم مما يبدو من اعتراف متأخر بالمطالب الشعبية العادلة الذي احتواه خطاب الامير يوم امس الاول، فقد شعر المواطنون باستياء عام لعدم صدور قرار اميري حاسم بغلق ملف الحقبة السوداء التي ميزت الحكم الاستبدادي لعمه رئيس الوزراء. فلم يطلق سراح المعتقلين السياسيين على نطاق واسع، ولم يتضمن الخطاب الاميري اشارة الى مصالحة وطنية شاملة، كما لم يتم التطرق الى قضية المبعدين السياسيين او قوانين الطوارئ. وكانت هناك اشاعات واسعة في الايام القليلة الماضية سرت في اوساط عائلات السجناء بان ابناءهم سوف يقضون عيد الفطر المبارك هذا العام خارج غرف التعذيب. وعندما أدرك المواطنون ان ثلاثة سجناء سياسيين فقط هم الذين افرج عنهم شعروا بخيبة أمل كبيرة. وكان كل من الشيخ حسين الديهي والاستاذ مهدي سهوان والشيخ صادق الدرازي قد اعتقلوا بشكل تعسفي منذ فترات طويلة. فقد قضى الشيخ الديهي قرابة الخمسة اعوام في غرف التعذيب بدون تهمة او محاكمة واصبح يعاني من مشاكل في عينيه بسبب سوء المعاملة وقلة الرعاية الصحية. وقضى مهدي سهوان ما يقرب من ستة اعوام بدون تهمة او محاكمة. وقضى الشيخ الدرازي فترات متقطعة في السجن حيث كان يعتقل ويطلق سراحه ليعتقل مرة اخرى. ولم تقدم له تهمة. واعتبر هؤلاء المواطنون سجناء رأي. وما يزال الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والسيد ابراهيم السيد عدنان والشيخ حسن سلطان معتقلين بدون تهمة او محاكمة.

● وعلى صعيد آخر هناك رفض شعبي مطلق لتحويل مجلس الشورى الى هيئة تشريعية، واصرار على الالتزام بدستور البلاد وعدم تغييره بالقوة. وكررت المعارضة مناشدتها لاعضاء اللجنة الخليفية لتغيير الدستور بالانسحاب منها لكي لا تتلطخ سمعتهم بالمشاركة في جريمة تاريخية بحق الشعب وذلك باقرار تغيير غير دستوري لكي يناسب رغبات رئيس الوزراء وعصابته. وكان المواطنون قد عبّروا كذلك عن رفضهم الكامل لمشروع تغيير البحرين الى مملكة خليفية، معتبرين ذلك مشروعا عبثيا لا يعود بطائل على الشعب. وقد انتشرت في البلاد شعارات كثيرة ضد هذا المشروع.

● وجددت المعارضة تأكيدها على ان العودة الى العمل بدستور ١٩٧٣ هو الاساس الذي يجب ان يعتمد لاعادة الامن والاستقرار الى البلاد وليس عبر سياسات القمع التي انتهجها رئيس الوزراء منذ ربع قرن. واهتمت وكالات الانباء وبعض المحطات الاذاعية بموقف المعارضة يوم امس. فنشرت وكالة الانباء الفرنسية مقتطفات من بيان حركة احرار البحرين الذي اكدت فيه التزامها بالمطالبة باعادة العمل بدستور البلاد. واجرت اذاعة مونت كارلو حوارا مع احد رموز المعارضة حول الموضوع. واجرت محطة الجزيرة حوارا مع الاستاذ عبد الرحمن النعيمي الذي اكد ضرورة العودة الى دستور البلاد بدون تغيير او تشويه معبرا عن استغرابه لعدم اطلاق سراح المعتقلين السياسيين. وأصدر الاستاذ النعيمي يوم امس بيانا طويلا احتوى تحليلا للوضع وسرد فيه

يوميات البحرين في شهر ديسمبر ٢٠٠٠

القضايا العالقة التي لم يتطرق الامير اليها في خطابه.

● وفي المنامة خرجت يوم امس الاول مسيرات دينية كبيرة بمناسبة استشهاد الامام علي بن ابي طالب شارك فيها عشرات الآلاف من المواطنين بحماس كبير وتطلع لوضع سياسي أفضل في البلاد. وكانت قوات الشغب الاجنبية تراقب الوضع عن كثب.

● ومن جهة اخرى قامت المعارضة البحرينية في نيوزيلاندا بعدد من الفعاليات بمناسبة عيد الشهداء. فقد وزعت وقائع المؤتمر الصحافي الذي عقد يوم الجمعة الماضي بمجلس اللوردات البريطاني على اعضاء البرلمان النيوزيلاندي وعدد كبير من المواطنين، وقامت بعرض قضية شعب البحرين بشكل مفصل عبر القنوات المتاحة امامها.

● وسوف يقوم المواطنون البحرينيون المبعدون في لندن مساء اليوم باعتصام سلمي امام فندق الدورشستر الذي يقام فيه الحفل السنوي للسفارة البحرينية في لندن. وسوف يرفع المشاركون شعارات تطالب بعدم تغيير الدستور بطرق غير دستورية، واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين، ومحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم التعذيب والاعتقال التعسفي.

٢٠ ديسمبر

● مع استمرار الجدل حول اطروحات الحكومة بشأن المطالب الشعبية، اتضح بشكل اكبر حجم الرفض الشعبي لمحاولات تغيير الدستور بالقوة. فقد رفضت المعارضة اية محاولة لتغيير الدستور الا من خلال الآليات المنصوص عليها دستوريا والتي تلخصها المادة ١٠٤. وتشترط تلك المادة موافقة ثلثي اعضاء المجلس الوطني المنتخب على اية تعديلات، ومصادقة الامير عليها. وفي هذا الاطار علم ان الحكومة اجبرت اعضاء اللجنة الخليفية لتغيير الدستور على اقرار ما سمته «الميثاق الوطني» بدون مناقشة او تغيير، الامر الذي يعتبر انتهاكا صارخا للدستور واعتداء على كرامة الشعب وانسانيته، واستعمالا غير مشروع لامكانات الدولة. وكان اعضاء تلك اللجنة قد عقدوا آخر اجتماع سري لهم قبل ثلاثة ايام بقصر الرفاع التابع للعائلة الخليفية برئاسة وزير العدل، الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة. وعبر بعض اعضاء اللجنة عن أسفه لمشاركته في جريمة اقرار تغيير الدستور مبررا موقفه بعدم قدرته على مواجهة تهديدات جهاز التعذيب. وكان بعض اعضاء اللجنة قد انسحب منها بعد ان اتضح ان المطلوب من اعضائها هو التواطؤ في الجريمة. بينما أعد التيار الوطني في البلاد مشروعا موازيا لميثاق وطني آخر وقّع عليه آلاف المواطنين.

● ومن جهة اخرى اعتبرت المعارضة ان اي استفتاء على التغييرات الدستورية يجب ان يكون تحت اشراف دولي وبعد تحقق المصالحة الوطنية الشاملة. وقالت المعارضة ان من غير المعقول اجراء اي استفتاء ما دامت اجواء البلاد متوترة والسجون مكتظة بالابرياء وابناء البلاد ممنوعين من العودة الى بلادهم. فالاستفتاءات عادة لا تجرى الا في اجواء مصالحة واتفاق على اقرار مبدأ الاخذ للمظلوم من الظالم والاقتصاص من القتلة والمعذبين، والغاء القوانين التعسفية التي تكمم الافواه وتقمع الحريات. فبدون تلك الاجواء سوف يكون اي استفتاء محاولة للابتزاز وشراء الضمائر والذمم بالمال تارة والتهديد اخرى.

● وعلى صعيد آخر قال السيد بيتر هين، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، في رسالة الى اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان انه مهتم بحدوث تطويرات في الاوضاع السياسية في تلك البلاد. وبعد ان اشار الى تقرير منظمة العفو الدولية قال: «انني حريص على ان ارى تطويرات اكثر، وسوف استمر في سياستنا التي تقوم على اساس الحوار البنّاء مع السلطات البحرينية، بتقديم التشجيع والدعم والمساعدة». وتطرق الى مشروع الميثاق الوطني واللجنة المكلفة بذلك بدون تعليق ملحوظ. وانهى رسالته قائلا: «تحدث المسؤولون (البريطانيون) مع السفير البحريني حول زيارتك (الى البحرين)، مطالبين الحكومة البحرينية بالتعاطي الايجابي معها. وقال السفير انه لم يتم اتخاذ اي قرار بعد وانها ما تزال قيد الدراسة. وقال كذلك ان هناك صعوبات بخصوص بعض مطالبك. وأتمنى ان تحصل على جواب ايجابي بسرعة». وكان اللورد ايفبوري قد تقدم بطلب لزيارة البلاد والالتقاء بالمعتقلين وضحايا التعذيب والمحامين والمواطنين العاديين. ورفض الذهاب الى البلاد كضيف للحكومة. وتوضح الرسالة ان الحكومة ترفض السماح له بمقابلة ضحايا التعذيب، بسبب سياستها التي تهدف لحماية المعذبين والجلادين.

● وفي ١٨ ديسمبر بثت القناة الربعة للاذاعة البريطانية Radio 4قصة ريتشارد ميتشان، وهو بريطاني حكم بالسجن ١٥ عاما بتهمة قتل امريكي. وادعى ميتشان انه كان يدافع عن نفسه عندما قام ايمونز (الامريكي الجنسية) بمهاجمته مرتين في منزله بالمنامة، البحرين. وقد فتح والد ريتشارد، تيري ميتشان، صفحة على الانترنت لاطلاع العالم على القضية وتطورات الاستئناف. وكشف تيري ميتشان ان هناك ابعادا سياسية وراء تأكيد الحكم نظرا لان الطرف الآخر مواطن امريكي. وكشف ان الاعترافات التي استعملت لادانة ابنه اعيدت كتابتها من قبل ضابط بريطاني يعمل بجهاز المخابرات البحريني. ولم يسمح لريتشارد بدفاع قبل محاكمته الاولى. وكان عضو البرلمان عن منطقة ريتشارد قد قال في مقابلة ان السياسة والاقتصاد يتقدمان على حقوق الانسان عندما تكون هناك قضية تشمل بلدا مثل البحرين».

● وكان عدد من المبعدين البحرينيين قد اعتصموا مساء امس الاول امام فندق الدورشستر وسط العاصمة البريطانية مطالبين باطلاق سراح السجناء السياسيين واجراء اصلاحات سياسية حقيقية في البلاد. ورفع المشاركون في الاعتصام لافتات كتبت عليها شعارات بالاضافة الى رفع صور شهداء التعذيب. وتعرف المدعوون للحفل السنوي الذي تقيمه السفارة على قضية شعب البحرين من خلال الادبيات التي وزعت عليهم بعد خروجهم.

٢١ ديسمبر

ارتكب فاروق المعاودة يوم امس جريمة كبيرة بتعذيبه عالم دين صائما وتهديده بالمزيد اذا ما تحدث لاحد عنها. فقد ذهبت قوات التعذيب صباح امس الى منزل الشيخ حسين فردان الأكرف، ٣٠، بمنطقة الدراز واعتقلته الى مركز التعذيب بالبديع. وهناك استقبله فاروق المعاودة الذي أخبره بانه سوف يلحق به اشد العقاب بسبب مشاركته في موكب ديني سلمي خرج مساء الاحد الماضي بالمنامة. وعلى مدى ساعات متواصلة، تعرض هذا الشيخ الصابر لوجبات من التعذيب الوحشي على يدي ذلك الجلاد، وبعد ذلك أجبره على توقيع تعهد بالتنازل عن حقوقه التي ضمنها دستور البلاد ونص عليها الاعلان العالمي لحقوق الانسان. وأخبره بانه سوف يواجه المعاملة الوحشية نفسها اذا شوهد في موكب ديني آخر او القى كلمة في المصلين او أدّى الصلاة اماما للجماعة.

● وفي الوقت نفسه علم ان جهاز التعذيب، باوامر من رئيس الوزراء ودونالد برايان، منع الشيخ الجمري من حضور مجلس الفاتحة الذي أقيم على روح اخته، زهرة، التي توفيت قبل بضعة أيام. ويأتي ذلك انتقاما شخصيا من رئيس الوزراء الذي أسدل على البلاد عهدا أسود على مدى ربع قرن، وما يزال مستمرا في ذلك.

● ومن جهة اخرى قالت منظمة «بيت الحرية Freedom House» الامريكية ان حكومة البحرين ما تزال تقمع مواطنيها برغم وعود اميرها بالاصلاح. جاء ذلك في التقرير السنوي الذي أصدرته المنظمة هذا الاسبوع. وقال التقرير: «بالرغم من طرح بعض الاشارات الحكومية للتعبير عن حسن النوايا، فقد استمرت الاعتقالات التعسفية والابعاد القسري والتعذيب للناشطين من المعارضة خلال ١٩٩٩». وأضافت: «احتكر الامير السلطة حتى اقرار الدستور في ١٩٧٣ الذي ينص على مجلس وطني منتخب جزئيا، حله ا لامير في ١٩٧٥ متهما اياه بالاعاقة». وقال التقرير: «اعتقل المعارضون الناشطون وأبعدوا باعداد كبيرة في الثمانينات والتسعينات. واستجابة للدعوات الدولية لانفتاح سياسي عين الشيخ عيسى مجلس شورى مكونا من ٣٠ شخصية تجارية ودينية في ١٩٩٣». وبعد ان وصف التقرير تطورات الاوضاع في ١٩٩٤ قال: «طبقا لمراقبي حقوق الانسان الدوليين فقد اعتقلت حكومة البحرين آلاف الناس وسجنت المئات منهم وأبعدت قرابة ٥٠٠ شخص. وتقوم قوات الامن بمداهمة المنازل بشكل روتيني وضرب العائلات واعتقالها. وقال التقرير: «استمرت الحكومة في قمع النشاط الشيعي، واصدرت احكاما بالجملة بحق المعتقلين قبيل زيارة منظمة العفو الدولية للبلاد لتقليل عدد المعتقلين اداريا». وانتهى التقرير الى القول: «لقد أبقى الشيخ حمد عمه الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيسا للوزراء الذي يبدو انه هو الذي أملى السياسة المتصلبة التي اتخذتها الحكومة تجاه المعارضة منذ ١٩٩٤. وطبقا للمنفيين المطالبين بالاصلاح فان آفاق المصالحة تبقى ضعيفة بينما يبقى الجو السياسي متوترا». واهتمت وكالات الانباء بالتقرير. وجاء في تغطية الاسوشيتد برس ما يلي: «لاحظ التقرير مفارقات: فبعض البلدان الفقيرة سمحت بمستويات عالية من الحرية مثل بليز وبنين وبوليفيا وجامايكا، بينما تبنت دول غنية مستويات عالية من القمع مثل البحرين وبروناي وليبيا».

● على صعيد آخر اهتمت وسائل الاعلام الخليجية بالمشروع الخليفي لتغيير البلاد ودستورها بأساليب ساخرة ومتهكمة. فنشرت صحيفة «الرأي العام» الكويتية يوم أمس خبرا بعنوان: «المملكة البحرينية الخليفية بعد تعديل الدستور» وصفت فيه ما احتوته الوثيقة الخليفية لتغيير الدستور من توجه لاعادة تشكيل البلاد وفق ما ترتئيه العائلة الحاكمة. وتتضمن تلك الوثيقة مخالفات خطيرة للدستور يتم التخطيط لفرضها على شعب البحرين بالقوة. وأكدت الوثيقة توجه العائلة الحاكمة لتكريس سياسات القمع دستوريا حيث حظي البند الثامن الذي يتطرق للأمن باكثر مما حظيت به البنود السبعة التي سبقته من حيث التركيز والتفصيل. وتركز الوثيقة صلاحيات وسلطات مطلقة بيد الامير، حتى تسمية دولة البحرين الرسمية. وبعد ان طرحت الوثيقة ما تريد العائلة الخليفية فرضه من تغييرات بالقوة على الشعب وذلك باقحام مجلس الشورى كجهة تشريعية، اضافت: «وهكذا فان هذا التشكيل المقترح للمجلس التشريعي الذي سوف يتطلب تعديلا دستوريا سوف يتيح له ان يستمد الحكمة والدراية من جانب، وكافة التوجهات العامة للناخب البحرين من جانب آخر. ولا شك ان هذا التعديل يؤدي الى فتح آفاق أرحب». وبسبب هذا التغيير الدستوري المفروض على شعب ا لبحرين بالقوة يعم البلاد جو من الاستياء والغضب الشديدين، ورفض مطلق لهذا للاعتداء المتعمد على العهد الوحيد بين آل خليفة وشعب البحرين.

٢٢ ديسمبر

● شنت قوات التعذيب الحكومية ظهر اليوم عدوانا وحشيا هلى مسيرة شعبية للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وقد خرجت المسيرة بعد صلاة الجمعة من مسجد رأس الرمان بالعاصمة، ولكن ما ان بدأ المشاركون فيها السير والهتاف ضد العدو الاسرائيلي حتى شنت القوات المعتدية عدوانها على المتظاهرين، و اعتقلت عددا منهم. ولم يتضح بعد ما اذا تم اطلاق سراح هؤلاء. واستعمل في العدوان الغازات المسيلة للدموع والخانقة لقمع المشاركين فيها. وشوهد احد الضباط وهو يتصل بمسؤوليه للحصول على توجيهاتهم حول ما يجب عمله مع المسيرة السلمية. وكانت الحكومة قد منعت المواطنين من القيام بمسيرات لدعم الشعب الفلسطيني لان ذلك في نظرها «يهدد امن الدولة». وشوهدت عناصر الشرطة وهي تفحص البطاقات الشخصية للمصلّين في اعتداء سافر على الحريات خلال شهر الصوم المبارك.

● وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة «القبس » الكويتية في في عددها الصادر يوم امس (٢١ ديسمبر) مقالا للكاتب الكويتي محمد مساعد الصالح بعنوان «مملكة البحرين». وجاء في المقال انه «يجب ان لا يكون لمجلس الشورى المعيّن سلطات واسعة تعصف بقرارات مجلس النواب المنتخب. وهذا امر يجب ان يكون واضحا في الدستورالجديد او الوثيقة، لان اي سلطات واسعة للمجلس المعيّن تجرد التجربة البرلمانية، ولا يعود لنواب الشعب اهمية في الوجاهة». واضاف الكاتب: «بعد هذا تأتي خطوة تحويل البحرين من امارة وأمير الى مملكة وملك، وهذا التغيير شكلي لا معنى له. ويؤدي الى صرف اموال من الأولى ان تذهب الى تحسين الوضع المعيشي للشعب في البحرين، لان التحول الى الملكية سيحتاج الى تغيير الشعارات الرسمية واسم الدولة ومطبوعاتها وجوازت سفر المواطنين. وكل ذلك لا مبرر له في دولة فقيرة كالبحرين لا تصدر النفط (الا بكميات قليلة) وتعتمد في دخلها على الخدمات مثل البنوك وشركات السياحة والسفر».

● كما نشرت صحيفة «السفير» اللبنانية في عددها الصادر هذا اليوم مقالا للسيد حسن السبع بعنوان: «البحرين تفك أسرها» جاء فيه: «باستثناء الاعلان عن انشاء المجلسين لم يعلن أمير البحرين عن قرارات اخرى كانت متوقعة، مثل اطلاق السجناء السياسيين وفتح صفحة جديدة من الحريات الحزبية». وبعد الدخول في تفصيلات حول المجالس البلدية في تاريخ البحرين والانتخابات البلدية المتوقعة قال الكاتب: «بين العامين ١٩٧٥ و١٩٩٤ كثرت الاحتجاجات العمالية والسياسية في البحرين، لكن اكثرها عنفا تلك التي اشتعلت بعد انتصار الثورة الاسلامية في ايران التي اتهمت من النظام الاميري بتدبير «مؤامرة تخريبية» والعمل على إحداث شرخ طائفي في البحرين. وفي ظل رفض السلطات الحاكمة في البحرين الاستماع الى الكثير من المطالب السياسية وفي مقدمتها اعادة العمل بدستور ١٩٧٣ واجراء انتخابات نيابية وكان قد جرى حل البرلمان منذ العام ١٩٧٥، وكذلك الى الكثير من المطالب الاجتماعية بما فيها ضرورة «بحرنة» الوظائف وفرص العمل، تفجرت احداث ١٩٩٤– ١٩٩٨ التي اتهمت السلطات تنظيما سياسيا دينيا بالوقوف وراءها». وانتهى الكاتب الى القول: «التحدي الأول والأخير للأمير حمد بن عيسى آل خليفة ان تكون الخطوة التي أعلنها أمس الاول أمام مجلس الشورى، خطوة أولى تتبعها خطوات أخرى على طريق تجديد الحياة السياسية والاجتماعية في الامارة التي تمتلك من مخزون النخب الكثير في كافة المجالات ولا ينقصها الا فك أسرها.. لتنطلق!»

لا أشاطرك التفاؤل يا بني

تنهنهت وقالت: يا عبد الله ما الذي يحدث هذه الايام؟ ما لي أرى أعلاما ترفع وبهرجة في كل مكان؟ قلت لها: لقد تغيّر كل شيء، وانتهى العهد الاسود، ولاحت الشمس من المشرق بعد غياب طويل وليل دامس. ازدادت عبراتها وسألت: بالله عليك هل انتهى العهد الاسود حقا؟ قلت: هذا ما تردده الابواق في مملكة الدعاية والكلام. ألوت بوجهها بعيدا وهمّت بمغادرة المكان. استوقفتها قليلا وقلت لها: ما لك أيتها السيدة الكريمة وما قصتك؟ ألحّت علي معتذرة عن الكلام، لكنني استجمعت كل ما في قلبي من قسوة وقلت لها: بل أريد ان تحكي قصتك. قالت: يا بنيّ لقد عشت من العمر سبعين عاما، وسمعت بأذنيّ هاتين كلمات مثل كلماتك التي قلتها مرارا، وكلما قال احدهم كلمة يبدو منها شيء من الامل ازداد الوضع سوءا. لم أعد احتمل ما يقولون، فكله إفك وزور. لم أستطع هضم ما تفوّهت به السيدة العجوز، فألححت عليها طالبا المزيد من حكاياتها. فقالت: عندما كنت في العشرينات من عمري كنت أتحدث مع صديقاتي عن الثلاثة الذين أبعدوا الى جزيرة نائية في أقاصي الدنيا، لم يرتكبوا شيئا سوى المطالبة باصلاح الوضع. وبعد سنوات علمت انهم يعيشون في المنافي في دمشق وبيروت. وبعد رحيل الانجليز رجع احدهم الى البلاد بعد ان توفي صاحباه. وقيل لي يومها: ان هناك الآن اصلاحا شاملا، ولقد انتهى العهد الاستعماري الاسود. قبلها ببضع سنوات شاهدت كيف حصدت اسلحة النظام ارواح شبابنا في الانتفاضة التي اعقبت فصل عمال الشركة عن وظائفهم. وعرفت ان المستشار قد ولّى الى غير رجعة. لكنني فوجئت بمجيء من هو أشرس من المستشار وأكثر خبثا ووحشية.

وهنا صمتت الام الكبيرة عن الكلام وطلبت مني الاكتفاء بذلك، فالحيطان لها آذان. قلت لها: بالله عليك لا تتركيني وأنا لم أسمع منك سوى نصف القصة. مضت تقول: عشت مع احبتي فترة لا تتجاوز الاعوام الاربعة تخللها قدر من الاستقرار والامن، وعرفت ان من شروط الشعب على الحكومة في مقابل اقراره بعروبة البلاد ان تحكم البلاد وفق نمط عصري، وان الحاكم وافق على ذلك. لكن سرعان ما تغيرت الاحوال، فاذا بالمصيبة تعم البلاد والعباد، واذا الجميع يعيش أياما سوداء لم يسبقها مثيل. ربع قرن يا بنيّ وأنا أعيش على أنغام الوعود، وفي كل عقد أفقد بعض أحبّتي ما بين سجين او قتيل او مبعد. بينما أرى ابناءنا يتساقطون في محراب الشهادة والفداء. صدقني يا بني أنني عندما أقرأ عن اليهود وما يقترفونه في فلسطين أتخيل ان ما يجري هناك يجري هنا بحجة الحفاظ على امن البلاد واستقرارها. كنت صامتا، أتنهد بين الفينة والاخرى، بينما كانت الام الكبيرة تحكي قصصا متواصلة. نظرتني شرزا وتساءلت: «بعد كل هذا أتريد ان اصدق بكلمة التغيير و الاصلاح؟ لقد أصبحت أفهم انها كلمات تهدف للتعتيم على المزيد من الجرائم بحق المظلومين. ثم تساءلت: هل يتحقق الاصلاح عندما يمنح القتلة أوسمة من أعلى الدرجات؟ هل العدالة تتحقق عندما تكمم أفواه الضحايا ويطلب منهم الاستماع الى جلاديهم ليحدثوهم عن ا لاصلاح والعدل وحكم القانون؟ قل لي يا بني: كم اعتقل من بين الذين قتلوا اطفالنا؟ وهل عوقب الذي أصدر اوامره باستباحة السنابس؟ هل اعتقل قاتل سعيد الاسكافي؟ هل فصل عن العمل مرتكبو جرائم التعذيب والقتل؟ لماذا لم يسمحوا بتشكيل لجنة مستقلة لحقوق الانسان؟

كدت أخر مغشيا عليّ وأنا أسمع كلام الام الكبيرة، انحنيت اجلالا لها ولوعيها، مستدركا: يا أماه، كل شيء يحتاج الى وقت، والاصلاح لا يأتي فجأة واحدة. قالت لي: لقد أبليت عمري في الانتظار وأنا مستعدة ان انتظر كل السنوات التي بقيت من عمري، ان بقي منها شيء، اذا عرفت ان جزارا واحدا سوف يقدم للمحاكمة بتهمة قلع اظفر طفل من اطفالنا. وسوف اكون اطول صبرا اذا عرفت ان مهندس التعذيب والقمع في البحرين معتقل يتم التحقيق في الشكاوى المقدمة ضده من ضحاياه. وبدون شيء من ذلك، فاعذرني ان أكون أقل تفاؤلا منك. قلت لها: مثلك مطلوب منه ادخال الامل في نفوس الشباب وعدم تثبيطهم. لم تتردد الام الكبيرة في القول: أملي في الله كبير، وشعوري ان اطفال الانتفاضة لن يقبلوا بشيء أقل من حقوقهم الكاملة، ولكن متى يتحقق ذلك، فذلك أمر لا يعلمه الا الله. فدعني ان لا أشاطرك الامل هذه المرة، ولنتحدث بعد حين. ألححت عليها بان تقول لي شيئا عن شعورها تجاه ما يجري في البلاد هذه الايام. قالت: كنت أتمنى ان يبادر الحاكم الى العيش بين ابناء الشعب، يستمع شكاواهم ويصغي الى معاناتهم داخل السجون. كنت أتمنى ان يبعث بمستشاريه الى القرى ليستمعوا الى شهادات ضحايا التعذيب والقمع، وليتعرف على مصدر السوء والبلاء الذي عم البلاد والعباد. لم أكن أتخيل ان يكون همه الحصول على لقب لا يسمن ولا يغني من جوع. دعني يا عزيز القلب ان لا أشاطرك شعور الامل هذه المرة، فلقد عشت طويلا وتعلمت كيف أكون أقل حماسا من الشباب. اذهب يا بنيّ مع المتفائلين واستمتعوا بساعات فرحتكم قبل ان يطبق عليكم الليل من جديد. اما انا فلا أريد ان أقع فريسة للدعاوى الفارغة والكلام المعسول. أتمنى ان اكون هذه المرة على خطأ، وأنت على صواب.

سلاما أيها الحجر محلقا فوق الأقصى

تألّق أيها الحجر فأنت التاج والدرر
وحلّق في سماء القدس وليرقص لك الشجر
وأيقظ ناعسات الطرف وليُعزَف لها الوتر
وللم جرحنا الدامي ... ففيك البلسم العطر
أعدت لأمة الاسلام مجدا كاد يندثر
شهاب أنت في الاقصى ويرنو نحوك البصر
سقطت ملاحقا صهيون كالصاروخ ينفجر
أصبت فلول أبرهة بسجيل لديك ينهمر
أباطيل العدى انكشفت وعمّ كيانهم خطر
فكيف جيوش كل العرب تخشاها وتندحر
وكيف يصوغ فحش القول ذاك الكاذب الأشر
رسول أنت للطغيان هل يُستنطق النذر؟

ظننتك غير ذي شأن على الطرقات تحتقر
ولما صرت في كف لاطفال بك انتصروا
تعالى شأنك العالي وسار بشأنك الخبر
وصرت لكل مظلوم ومَن للفجر ينتظر
شعاعا يشعل الدنيا ودون جماله القمر
يبارك خطه القرآن... تشيد بذكره السور
وصاعقة على الباغي، بنار الثأر تستعر
تعالى الله جبارا وفي من يخلق العبر
يدبّر أمر هذا الكون يُمضي أمره القدر
فلو شاءت لك الاقدار لانصاعت لك البشر
سلاما أيها الفتّاك وليُقضى بك الوطر
بقدرته هزمت عدوشعبك أيها الحجر

أوقفوا العبث بدستور البلاد - التتمة من ص ١

العناصر المتطرفة المرتبطة بالعهد الاسود. ويبدو ان التوازنات داخل العائلة الحاكمة حالت دون ذلك، فبقي جهاز القمع والتعذيب قائما بدون ان يتعرض لاي اصلاح داخلي. وبقي الملف الداخلي، حتى وقت قريب، بيد مهندس العهد الاسود في البلاد، الامر الذي يتناقض مع اي مشروع اصلاحي حقيقي. ان المعارضة تتطلع لعهد أكثر انفتاحا وعدالة واستقرارا في البلاد، ولكن ذلك يقتضي التخلص من اسباب العهد الاسود وعناصره ومقوماته. كما يتطلب التحلي بروح الانفتاح الحقيقي على كافة فصائل المعارضة والتخلي عن عقلية الانتقام من المواطنين الذين حملوا راية الدفاع عن حقوق ابناء شعبهم الانسانية والسياسية. وما يزال هناك ما يكفي من الوقت اذا توفرت النوايا الصادقة لمن يملكون القرار السياسي. صحيح انهم سوف يواجهون عقبات تنطلق من طبيعة العلاقات داخل العائلة الحاكمة وطبيعة المصالح التي يهدف لتحقيقها الجناح الرجعي المتشدد الذي يمثله رئيس الوزراء، لكن الاعمال التاريخية عادة ما تفرض على المصلحين اتخاذ قرارات صعبة احيانا قد تزعج اقرب اقربائهم.

الواضح من سياق تطورات الاوضاع الداخلية خلال الشهور القليلة الاخيرة ان هناك سباقا مع الزمن من قبل امير البلاد ومستشاريه للتوصل الى صيغة مهلهلة تحفظ ماء وجه العائلة الحاكمة، وتستثني المعارضة من المشاركة، الامر الذي ساهم في تكريس صورة غير ايجابية في اذهان البعض ازاء مستقبل البلاد. ولذلك تعددت الكتابات السلبية تجاه مشروع الميثاق الوطني، والمؤكدة على ضرورة اعادة العمل بدستور البلاد بدون اي تغيير خارج الاطر الدستورية. ويبدو هناك توافق عام بين كافة فصائل المعارضة المدعومة من قبل شعب البحرين برفض اي محاولة لتغيير الدستور لكي يناسب ما تريده العائلة الحاكمة. وتؤكد المعارضة كذلك على ضرورة استيفاء شروط اي خطوة لتغيير الدستور. فاذا ما أصرّت العائلة الخليفية على اجراء استفتاء حول التغييرات التي تريد فرضها بخصوص مواد الدستور، فان للاستفتاء شروطه التي يجب ان تكتمل، ومن بينها احداث انفراج عام في الوضع السياسي واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بمناقشة القضايا علنا، والغاء احكام الطوارىء والسماح بعودة المبعدين للمشاركة في الادلاء بآرائهم. ونظرا لغياب الثقة بين شعب البحرين والعائلة الخليفية الحاكمة، فلكي يكون الاستفتاء مقبولا يجب ان يكون تحت اشراف دولي. هذا اذا كان الامير يرغب فعلا في بدء عهد جديد مع الشعب، اما اذا كانت هناك نوايا اخرى، فلتعلم العائلة الحاكمة ان شعب البحرين وممثليه في الداخل والخارج يمتلكون وعيا كبيرا يكفي لافشال اية محاولة للالتفاف والتشويش. ولذلك فنضال الاحرار متواصل حتى تتحقق المطالب العادلة، ويأملون ان يتوفر قدر من الحكمة لدى من يهمهم الامر فيتحركوا وفق ما يطالب به شعب البحرين بدلا من سياسات الاذلال والقمع التي انتهجها رئيس الوزراء خلال الحقبة السوداء التي عاشها شعب اوال.